السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة — العدد ٣٠٢ - الأربعاء ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٦ م — السعر: ١٠٠ل.س

الشيخ مقصود والأشرفية... موجة عنف اختبرت هشاشة السلم الأهلي في سوريا

شهد حيي الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب تصعيداً عنيفاً بعد شن قوات وزارة الدفاع في الحكومة السورية الانتقالية هجمات على الحيين، ليعاد فتح واحد من أكثر الملفات حساسية في المشهد السوري، ملف حماية المدنيين في مناطق النزاع، ومستقبل السلم الأهلي في مرحلة يُفترض أنها انتقالية.»٢

سوريا والتصعيد العسكري.. تحديات المرحلة الانتقالية

تشهد سوريا اليوم مرحلة فاصلة، إذ تتصاعد المخاوف من أن يؤدي الإصرار على الخيار العسكري من قبل الحكومة السورية الانتقالية إلى تقويض فرص نجاح المرحلة الانتقالية وإعادة إنتاج دوّامة العنف وعدم الاستقرار.

فبدلاً من أن تمثل هذه المرحلة فرصة لترسيخ مسار سياسي شامل يفتح الباب أمام المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدولة، يضعف التصعيد العسكري الثقة بين الأطراف السورية ويعطل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل مستدام يحمي كافة المدنيين ويضمن وحدة البلاد.

هذا الواقع يطرح تساؤلات ملحّة وجوهرية حول مستقبل سوريا:

كيف يمكن أن يؤثر استمرار الخيار العسكري على فرص نجاح المسار السياسي؟.

وما هي البدائل العملية المتاحة لتجنب المزيد من التصعيد ودفع الأطراف نحو حل سياسي شامل يضع نهاية للنزاع؟.

وإلى أي مدى يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً فاعلاً في كبح التصعيد العسكري ودعم عملية انتقالية حقيقية تلبي تطلعات كل السوريين في الأمن والاستقرار والعدالة؟.

يشير الواقع إلى أن استمرار العنف العسكري يهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي ويخلق فجوات عميقة بين السوريين، مما يجعل أي عملية سياسية مرشحة للفشل قبل أن تبدأ.

وفي المقابل، توفر الحلول السياسية والمبادرات الوطنية والإقليمية، فرصة لإعادة بناء الثقة بين كافة الأطراف، ووضع أسس واضحة لدولة مدنية ديمقراطية قادرة على حماية حقوق جميع المكونات السورية.

اليوم، يحتاج السوريون إلى رؤية واضحة وإلى التزام حقيقي من جميع الأطراف المحلية والدولية بتطبيق مسار سياسي شامل يضع حداً للعنف ويحول المرحلة الانتقالية إلى فرصة حقيقية لإعادة الاستقرار وبناء الدولة، بدلاً من أن تتحول إلى مجرد فصل جديد في مسلسل النزاع الطويل الذي طال أمده.

هيئة التحرير

باحث سياسي: سوريا بوابة التجارة العالمية وتعيش عصر التحديات الاقتصادية

أشار أحمد العاصي إلى أن سوريا تُعد نقطة تقاطع استراتيجية بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، ما يجعلها تلعب دوراً حيوياً في حركة التجارة العالمية على مرّ العصور.»٣

قراءة في عملية اختطاف مادورو.. وتداعياتها على دول الجوار والقانون الدولي

أعادت عملية اختطاف الرئيس الفنزويلي ومحاكمته في الولايات المتحدة ترتيب موازين القوة الدولية، وأثارت جدلاً واسعاً حول دور القانون الدولي في السيادة وإدارة النزاعات.»٥

صمت مؤلم.. العنف النفسي للمرأة في دمشق وريفها

تواجه نساء كثيرات في أحياء دمشق القديمة وريفها المتفرّق بين المدن والقرى الصغيرة، واقعاً مؤلماً لا يظهر على الجسد لكنه يخترق الأعماق النفسية ويهشّم الثقة بالذات وحرية الاختيار. العنف النفسي الذي تتعرّض له المرأة السورية داخل الأسرة أو في علاقاتها الحميمية غالباً لا يترك كدمات يمكن رؤيتها، لكنه يترك آثاراً عميقة تؤثر على احترامها لذاتها وقدرتها على العيش بشكل طبيعي.»٤

فلتان أمني يهدد حياة الأهالي.. تدمر والسخنة خوف وعدم استقرار

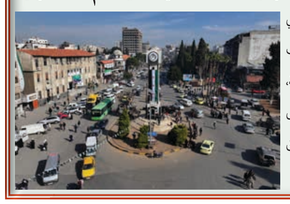

تشهد مدينتا تدمر والسخنة في الآونة الأخيرة حالة من الفلتان الأمني التي أثرت بشكل مباشر على حياة السكان اليومية، وأثارت مخاوف واسعة بين الأهالي الذين اعتادوا على هدوء نسبي في السنوات السابقة، هذا الوضع انعكس على الحركة التجارية، والحياة الاجتماعية، وحتى على القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأصبح مصدر قلق مستمر للسلطات المحلية والمواطنين على حد سواء.»٦

السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

بردُ الشتاءِ في درعا... الدفءُ يتحولُ إلى عبئاً يومياً على السكان

درعا/ رجاء مختار

مع حلول ليالي الشتاء القاسية في درعا جنوبي سوريا، فرضت موجةُ البردِ الأخيرةُ إيقاعاً ثقيلاً على حياة السكان، فبدت الأحياء أقلّ ازدحاماً بعد غروب الشمس، بينما ارتفع دخانُ المدافئ البدائية من المنازل والمخيمات، في مشهدٍ يعكس بحث السكان عن أي وسيلةٍ تخفف من قسوة الصقيع.

في القرى والمناطق الريفية، لا يشكل الحصولُ على الدفء رفاهيةً بقدر ما هو معركةٌ يوميةٌ مع الغلاء، إذ لم تعد معظمُ العائلات قادرةً على تأمين المازوت أو الحطب، ما دفعها للاعتماد على بدائل أقلّ كلفةً، مثل قشور المكسرات، التي كانت حتّى وقتٍ قريبٍ الخيارَ الأخيرَ للفقراء، قبل أن تتحول هي الأخرى إلى عبئاً ثقيلاً.

خلال فترةٍ قصيرةٍ، شهدت أسعارُ قشور المكسرات، وخاصةً قشرَ الفستق واللوز والبندق، ارتفاعاً ملحوظاً، إذ انتقل سعرُ الطن من نحو ٢٧٠ دولاراً إلى ما بين ٣١٠ و٣٣٠ دولاراً، في ظل طلبٍ متزايدٍ فرضته موجةُ الصقيع، وغياب أي تسعيرةٍ رسميةٍ تنظم السوق أو تحد من تلاعب التجار.

أهالي درعا يؤكدون أن هذه الزيادات باتت تتكرر مع كل انخفاضٍ حادّ في درجات الحرارة، إلا أن القفزةَ الأخيرةَ كانت غيرَ مسبوقةٍ مقارنةً بالسنوات الماضية. ويشير عددٌ من السكان إلى أن سعرَ الطن في بداية العام الماضي لم يكن يتجاوز ٢٢٠ دولاراً، لكنه بدأ بالارتفاع تدريجياً مع اقتراب الشتاء، وصولاً إلى مستوياته الحالية التي تجاوزت قدرةَ معظم الأسر.

هذا الارتفاع جاء بالتزامن مع انخفاض كبيرٍ في درجات الحرارة وتساقطٍ الصقيع في مناطقَ واسعةٍ من المحافظة، ما ضاعف الحاجةَ إلى وسائل التدفئة، في وقتٍ بقيت فيه الخياراتُ الأخرى بعيدةً عن المتناول، حيث تجاوز سعرُ برميل المازوت ١٦٠ دولاراً، وبلغ سعرُ طن الحطب ما بين ٢٦٠ و٣١٠ دولارات، وهو ما يفوق إمكاناتِ عائلاتٍ تعيش على دخلٍ يوميّ محدود.

يقول أحمد، وهو أبٌ لخمسة أطفالٍ من ريف درعا الغربي، إن الزيادةَ حصلت بشكلٍ مفاجئٍ ومن دون أي مبررٍ واضحٍ، مضيفاً أن العائلات باتت مجبرةً على الشراء مهما كان السعر، لأن البرد لا ينتظر. ويؤكد أن الكثيرَ من الأسر لم تعد قادرةً على تخزين كمياتٍ تكفي الشتاء، بل تشتري حاجتها ليومٍ أو يومين فقط، في ظل استنزاف الدخل المحدود.

ويشير إلى أن التدفئة لم تعد تحضيراً موسمياً كما في السابق، بل هماً يومياً يتجدد مع كل مساء، حيث تضطر العائلةُ للمفاضلة بين شراء الوقود أو تأمين احتياجاتٍ أساسيةٍ أخرى.

تسويقُ قشور المكسرات في درعا يتم عبر تجارٍ محليين يعتمدون على التخزين المسبق، وترتفع الأسعار مع زيادة الطلب، خاصةً خلال موجاتِ البرد القاسية. وبسبب غيابِ التسعير الرسمي، تختلف الأسعار من منطقةٍ إلى أخرى ومن تاجرٍ إلى آخر، ما يفتح المجال أمام الاحتكار والاستغلال.

في المقابل، يبرر بعضُ التجار هذه الزيادات بعواملَ تتعلق بالاستيراد وتكاليف النقل، موضحين أن جزءاً كبيراً من هذه المواد يأتي من خارج البلاد، وأن ارتفاعَ أسعارها في بلد المنشأ، إضافةً إلى أجور الشحن والرسوم، ينعكس مباشرةً على السعر النهائي. كما يشيرون إلى أن ارتفاعَ أسعار المازوت المستخدم في النقل وأجور العمال يزيد من كلفة البيع.

إلى جانب ذلك، شهدت بقيةُ مواد التدفئة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تراوح سعرُ طن الفحم بين ١٧٥ و٢٣٥ دولاراً، بينما بقي المازوت خياراً مكلفاً لمعظم الأسر، ما جعل خياراتِ التدفئة محدودةً أمام السكان.

مسؤولون محليون أوضحوا أن قشورَ المكسرات لا تخضع لتسعيرةٍ رسميةٍ محددة، لكنهم أشاروا إلى تسجيل مخالفاتٍ تتعلق بعدم إعلان الأسعار أو بيع موادٍ رديئة النوعية، مؤكدين السعيَ إلى تشديد الرقابة بقدر الإمكان، رغم صعوبةِ ضبط سوقٍ مفتوحٍ يعتمد على العرض والطلب.

ومع استمرار موجاتِ البرد، يجد سكانُ درعا أنفسهم أمام معادلةٍ قاسيةٍ تجمع بين الحاجةِ الملحة للتدفئة وغلاءِ الأسعار وضعفِ الدخل. وفي ظل غياب حلولٍ مدعومةٍ أو بدائلَ حقيقيةٍ، يتحول الشتاءُ إلى موسمٍ إضافيٍ من المعاناة، حيث يبقى الأهالي عالقين بين تقلبات الطقس وجشع السوق، بانتظار إجراءاتٍ تخفف عنهم عبءَ البحث اليومي عن الدفء.

مناشدات للتبرع... شحّ الدم يهدد حياة المرضى في اللاذقية

اللاذقية/ يوسف علي

تعاني محافظة اللاذقية في الآونة الأخيرة من نقص حاد في مخزون الدم، في ظل تزايد أعداد المرضى الذين يحتاجون إلى نقل دم بشكل منتظم، ولا سيما مرضى التلاسيميا، السرطان، وأمراض الدم المزمنة، إضافة إلى الحالات الإسعافية والعمليات الجراحية الطارئة.

ويؤكد عاملون في القطاع الصحي أن نسبة الدم المتوفرة في بنك الدم باتت شبه معدومة في بعض الزمر، ما يضع حياة العديد من المرضى أمام خطر حقيقي، ويزيد من الأعباء الملقاة على الكوادر الطبية وأسر المرضى الذين يضطرون للبحث عن متبرعين بشكل فردي.

ويُعزى هذا النقص إلى عدة أسباب، أبرزها تراجع إقبال الأهالي على التبرع بالدم، سواء بسبب ضعف الوعي بأهمية التبرع، أو نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، إضافة إلى مخاوف صحية غير مبررة لدى البعض، رغم تأكيد الجهات الطبية أن التبرع يتم وفق إجراءات آمنة ومعقمة بالكامل.

وفي هذا السياق، يشير مختصون إلى أن بنك الدم يعتمد بشكل أساسي على التبرعات الطوعية لتأمين احتياجات المشافي، وأن أي تراجع في عدد المتبرعين ينعكس مباشرة على قدرة المشافي على تقديم خدماتها، خاصة في الحالات الحرجة التي لا تحتمل التأخير.

من جهتهم، يناشد القائمون على بنك الدم في اللاذقية جميع المواطنين القادرين على التبرع، التوجه إلى مراكز التبرع المعتمدة، مؤكدين أن التبرع بالدم لا يستغرق سوى دقائق، لكنه قد ينقذ حياة إنسان بأكملها. كما شددوا على أهمية تكاتف المجتمع المحلي والمؤسسات الأهلية لنشر ثقافة التبرع الطوعي، وتنظيم حملات دورية تشجع على هذا العمل الإنساني.

نحو صحافة تنموية فاعلة في شمال وشرق سوريا

الرقة/ حسن الشيخ

تعيش الصحافة في مناطق شمال وشرق سوريا اليوم مرحلة مفصلية، تتقاطع فيها التحديات المهنية مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة. وفي ظل واقع معقّد فرضته سنوات من الأزمات، بات واضحاً أن الدور التقليدي للإعلام لم يعد كافياً لمواكبة احتياجات المجتمع، ما يفتح الباب أمام ضرورة إعادة تعريف وظيفة الصحافة بوصفها أداة وعي وتنمية، لا مجرد وسيلة لنقل الوقائع.

لقد أسهمت التجربة الإعلامية في شمال وشرق سوريا في خلق مساحة تعبير مهمة، مكّنت المجتمع من إيصال صوته وتسليط الضوء على قضاياه. إلا أن هذه التجربة، على أهميتها، تواجه اليوم اختبار النوعية والمضمون، خاصة في ظل ازدياد التحديات المعيشية، وتراجع الثقة العامة بالإعلام نتيجة التسرع في النشر، أو غياب العمق والتحليل في بعض التغطيات.

من هنا، تبرز الحاجة إلى صحافة تضع الإنسان في مركز اهتمامها، وتتعامل مع الخبر بوصفه مدخلاً للفهم والمعالجة، لا غاية بحد ذاته. فالصحافة التنموية لا تكتفي بعرض المشكلة، بل تسعى إلى تفكيك أسبابها، وتحليل آثارها، وفتح المجال أمام النقاش المجتمعي، بما يساهم في إنتاج وعي جماعي قادر على المطالبة بالحلول الواقعية.

وفي السياق الاقتصادي، تتحمل الصحافة مسؤولية كبرى في مرافقة الناس في تفاصيل حياتهم اليومية، عبر تقديم محتوى يشرح الواقع المعيشي بلغة واضحة، ويكشف التحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية المحلية، كالزراعة والحرف والصناعات الصغيرة. إن نقل تجارب النجاح، مهما كانت بسيطة، يبعث برسائل أمل، ويؤكد أن التنمية ممكنة رغم الصعوبات.

أما في الجانب الثقافي، فإن الصحافة مطالبة بلعب دور حيوي في حماية الذاكرة المجتمعية، وإبراز التنوع الثقافي الغني الذي تتميز به المنطقة. فالثقافة ليست ترفاً إعلامياً، بل عنصر تماسك اجتماعي، تسهم في تعزيز قيم العيش المشترك، ومواجهة الخطابات الإقصائية، وترسيخ الهوية الجامعة القائمة على الاحترام المتبادل.

ولا يمكن الحديث عن تطوير العمل الصحفي دون التوقف عند الدور الرقابي للإعلام، بوصفه جسراً بين المجتمع والمؤسسات. فالمتابعة المهنية للقضايا الخدمية، ونقل شكاوى المواطنين، وطرحها ضمن إطار مسؤول، من شأنه أن يعزز الشفافية، ويدفع باتجاه تحسين الأداء العام، بعيداً عن منطق التصعيد أو التخوين.

كما أن التحول الرقمي يفرض تحديات وفرصاً في آن واحد، إذ بات لزاماً على الصحافة مواكبة أدوات الإعلام الحديث، وتطوير أساليب السرد الصحفي، دون التفريط بالمصداقية والدقة. فالمنافسة على سرعة النشر يجب ألا تكون على حساب التحقق والموضوعية، خاصة في بيئة تتداخل فيها الإشاعة مع الخبر.

وفي قلب هذه العملية، يقف الصحفي ذاته، بوصفه العنصر الأهم في أي تطوير حقيقي. فالاستثمار في التدريب، وبناء القدرات، وتعزيز أخلاقيات المهنة، يشكل الأساس لأي إعلام قادر على التأثير الإيجابي. صحفي واعٍ بدوره، مدرك لمسؤوليته الاجتماعية، هو الضمانة الأولى لصحافة تخدم المجتمع ولا تستغله.

السعي نحو صحافة تنموية فاعلة في شمال وشرق سوريا ليس خياراً نظرياً، بل ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة. إعلام قريب من الناس، يعكس واقعهم بصدق، ويواكب تطلعاتهم بعقل نقدي وبناء، يمكن أن يكون شريكاً حقيقياً في صناعة الاستقرار، ورافعة أساسية في مسار التنمية المجتمعية المستدامة.

الشيخ مقصود والأشرفية... موجة عنف اختبرت هشاشة السلم الأهلي في سوريا

شهد حيي الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب تصعيداً عنيفاً بعد شن قوات وزارة الدفاع في الحكومة السورية الانتقالية هجمات على الحيين، ليعاد فتح واحد من أكثر الملفات حساسية في المشهد السوري، ملف حماية المدنيين في مناطق النزاع، ومستقبل السلم الأهلي في مرحلة يُفترض أنها انتقالية.

فخلال أيام متتالية، تحولت هذه الأحياء المكتظة بالسكان إلى ساحة عنف مفتوح، استخدمت فيها أسلحة ثقيلة في بيئة مدنية، ما أدى إلى سقوط ضحايا، وخلّف دماراً واسعاً، وأعاد إلى الذاكرة صوراً قاسية من سنوات الحرب الأولى، حين كان المدنيون الهدف الأسهل في صراعات تتجاوزهم.

وتُعد الشيخ مقصود والأشرفية من المناطق التي تحمل رمزية خاصة في مدينة حلب، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي، بل بسبب تركيبتها السكانية وتجربتها الطويلة مع الحصار والضغط العسكري والخدمي. وعلى مدار سنوات النزاع، تحولت هذه الأحياء إلى ملاذ لآلاف العائلات، بينها مهجرون قزوا من مناطق أخرى داخل المدينة وخارجها، ما جعلها من أكثر المناطق كثافة سكانية، وأشدها هشاشة في مواجهة أي تصعيد عسكري جديد.

ومع أن فترات من الهدوء النسبي مرّت على المدينة، إلا أن هذه الأحياء بقيت تعيش تحت تهديد دائم، جعل أي انفجار أمني فيها ذا أثر مضاعف.

التصعيد الأخير لم يكن حادثاً عابراً، بل اتخذ طابعاً واسع النطاق، واستمر عدة أيام متتالية، شهدت خلالها الأحياء قصفاً متكرراً طال مناطق سكنية مأهولة، أصوات الانفجارات لم تفارق المكان، وحالة الخوف سيطرت على السكان، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين منازل لم تعد آمنة، وشوارع بات التنقل فيها مغامرة محفوفة بالمخاطر، ومع كل قذيفة كانت دائرة الخسائر تتسع، لتشمل ضحايا مدنيين، وإصابات متفاوتة الخطورة، إضافة إلى أضرار جسيمة في المنازل والمرافق العامة.

لم تكن البنية التحتية بمنأى عن هذا العنف، إذ تضررت شبكات المياه والكهرباء، وتوقفت بعض الخدمات الأساسية، ما زاد من معاناة السكان، ودفع كثيرين إلى البحث عن بدائل بدائية لتأمين احتياجاتهم اليومية.

وفي ظل هذه الظروف، برزت صعوبات كبيرة في عمليات الإسعاف، سواء بسبب استمرار القصف، أو بسبب القيود المفروضة على الحركة، الأمر الذي فاقم من خطورة الإصابات، وترك أثراً نفسياً بالغاً لدى الأهالي.

ومع أن العمليات العسكرية كانت العنوان الأبرز، إلا أن ما رافقها من ممارسات على الأرض ترك جروحاً أعمق في الذاكرة الجماعية للسكان، فقد تعرض المدنيون لحالات تضييق ومنع تنقل، وترافقت هذه الإجراءات مع أجواء ترهيب وإهانات، جعلت الحياة اليومية شبه مستحيلة، هذا النمط من التعامل مع السكان أعاد إلى الواجهة مفهوم العقاب الجماعي، حيث يُدفع المدنيون ثمن صراع لا يملكون أدوات التأثير فيه، سوى الصمود أو النزوح.

في مواجهة هذا الواقع، شهدت الأحياء حالة من الدفاع المحلي، تمكّن من احتواء الهجوم ومنع تمدده إلى عمق المناطق السكنية، هذا الصمود حال دون وقوع سيناريوهات أكثر دموية، كان من الممكن أن تحوّل الأحياء إلى مسرح كارثة إنسانية واسعة، ورغم الفارق الكبير في الإمكانات، أسهم هذا الدفاع في توفير هامش من الأمان النسبي، أتاح تنظيم عمليات إسعاف أولية، وتأمين ممرات داخلية للمدنيين، في محاولة للتخفيف من حجم الخسائر.

تأتي هذه الأحداث في سياق سياسي بالغ التعقيد، حيث تعيش سوريا مرحلة يُفترض أن تكون تمهيداً للاستقرار وإعادة بناء الثقة، غير أن ما جرى في الشيخ مقصود والأشرفية يطرح تساؤلات جدية حول مدى هشاشة الترتيبات الأمنية، وقدرة المرحلة الحالية على كبح منطق العنف، فبدلاً من أن تكون هذه المرحلة فرصة لمعالجة آثار الحرب، تبدو، في ضوء هذه التطورات، امتداداً لأدواتها، مع اختلاف في الأشكال والفاعلين.

النساء كنّ في قلب هذه المعاناة، ليس فقط كضحايا مباشرات للقصف، بل كحاملات لعبء يومي مضاعف في ظل الخوف وانقطاع الخدمات، كثيرات وجدن أنفسهن مضطرات لحماية الأطفال، وتأمين الطعام والماء، والتعامل مع آثار نفسية ثقيلة، في بيئة لا توفر أي شعور بالأمان، هذه التجربة القاسية تعمّق الفجوة بين الخطاب المعلن حول تمكين النساء، والواقع الذي يُقصيهن ويضعهن في مواجهة مباشرة مع العنف.

أما الأطفال، فقد عاشوا أياماً من الرعب الحقيقي، في ظل أصوات القصف، واللجوء إلى الأقبية، وانعدام الإحساس بالأمان حتى داخل المنازل، هذه التجارب تترك آثاراً طويلة الأمد، وتساهم في تشكيل جيل مثقل بالصدمات، في بلد يعاني أصلاً من تآكل منظومته التعليمية والاجتماعية، فالمدرسة لم تعد مكاناً آمناً، والبيت فقد دوره كملاذ، ما يجعل مستقبل هؤلاء الأطفال أكثر هشاشة.

ما جرى يسلّط الضوء مجدداً على الفجوة الكبيرة بين مبادئ القانون الدولي الإنساني والواقع الميداني، استهداف مناطق مدنية، واستخدام القوة المفرطة في أحياء مأهولة، ومنع الوصول الآمن للإسعاف، كلها أفعال يفترض أن تواجه بإجراءات مساءلة صارمة. غير أن استمرار الإفلات من العقاب جعل هذه الانتهاكات تتكرر، ورسّخ شعوراً عاماً لدى السكان بأن العدالة مؤجلة، أو غائبة بالكامل.

على مستوى أوسع، يهدد هذا التصعيد السلم الأهلي في مدينة تُعد نموذجاً للتنوع الاجتماعي، فاستمرار استهداف أحياء بعينها، دون ضمانات حماية أو محاسبة، يخلق شعوراً عميقاً بالظلم، ويزرع بذور احتقان قد تنفجر في مراحل لاحقة، السلم الأهلي لا يمكن أن يقوم على القهر أو التجاهل، بل على الإحساس بالمساواة في الحقوق والحماية.

تشير هذه الأحداث إلى أن مستقبل سوريا ما يزال محفوفاً بالمخاطر، وأن أي مشروع للاستقرار سيبقى هشاً ما لم يُبنَ على أسس واضحة، في مقدمتها حماية المدنيين، واحترام الكرامة الإنسانية، وضمان حقوق جميع المكونات دون تمييز، فالعنف مهما تغيرت مبرراته، لا يمكن أن يكون طريقاً لبناء دولة، ولا وسيلة لتحقيق سلام مستدام.

ما شهده حيي الشيخ مقصود والأشرفية ليس حادثة معزولة، بل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من المعاناة التي يدفع المدنيون ثمنها الأكبر، وبينما تتراكم الخسائر الإنسانية، يبقى السؤال مفتوحاً حول قدرة السوريين، ومعهم المجتمع الدولي، على تحويل هذه المأسي إلى نقطة مراجعة حقيقية لمسار الصراع، بدلاً من إضافتها إلى أرشيف طويل من الانتهاكات المنسية، الإجابة عن هذا السؤال ستحدد، إلى حد بعيد، ما إذا كانت سوريا قادرة على الخروج من دوامة العنف، نحو مستقبل أكثر عدلاً وإنسانية.

«حظر تجوال» غير معلن يفرضه «التشبيح» على أحياء الزهراء والنزهة ووادي الذهب في حمص

حمص/ محمد الأحمد

يخشى العديد من سكان الأحياء في محافظة حمص السورية حالات التشبيح التي تمارسها مجموعات مدنية مسلحة، والتي باتت تورق السكان، وتخيفهم، ما يشكل استمرار لحالات التشبيح التي كان يتعرض لها الكثير منهم، ولا سيما الذين امتنعوا عن إرسال أبنائهم الى الجيش إبان حكم بشار الأسد.

بمجرد أن تغيب الشمس عن سماء مدينة حمص، وسط سوريا، تبدأ شوارع أحياء الزهراء، النزهة، ووادي الذهب، بالخلو تدريجياً من مارّتها.

ليس هناك قرار رسمي بحظر التجوال، لكن «الخوف» بات هو الحاكم الفعلي الذي يجبر الأهالي على الانكفاء داخل منازلهم وإغلاق أبوابهم بإحكام، هرباً من سطوة مجموعات «التشبيح»، والتي باتت تشكل كابوساً يورق أمن السكان.

ضريبة الانتماء

رغم أن هذه الأحياء تُصنف ضمن المربعات الأمنية «الآمنة»، إلا أن الواقع يروي قصة أخرى، فالسكان الذين صمدوا سنوات طويلة، يجدون أنفسهم اليوم ضحية لعناصر يدّعون حمايتهم، لكنهم يمارسون عليهم شتى أنواع الترهيب، من السلب تحت التهديد، إلى التحرش اللفظي والجسدي، وصولاً إلى افتعال المشاكل لأسباب واهية.

التقت صحيفة السوري بمجموعة من أهالي هذه الأحياء، الذين عبروا بمرارة عن أن «التشبيح» لا يميز بين طائفة أو أخرى، بل يستهدف الضعيف والمدني الأعزل.

يقول «أبو علي» (اسم مستعار)، وهو مدرس متقاعد من سكان حي الزهراء: «لم نعد نجرؤ على إرسال أبنائنا إلى البقالة المجاورة بعد الساعة الثامنة مساءً. هؤلاء (الشبيحة) يتصرفون وكأنهم فوق القانون. نحن من أبناء الطائفة، لكننا أول من يدفع الثمن. التشبيح بات عبئاً علينا وعلى حياتنا، وهم لا يمثلوننا، بل يمثلون مصالحهم وعصاباتهم».

ويضيف «التهمة جاهزة، وهي أنهم تلقائيا يتهموننا بأننا من حاضنة للنظام السابق، الذي كان هو الآخر يفرض بطشه علينا، وكان الكثير منا يخشونه، ولا سيما الأشخاص الذين لم يقوموا بارسال أبنائهم الى الجيش، حيث يعتبرهم النظام بأنهم غير موالون حقيقيون».

أما «ليلى» (اسم مستعار)، وهي طالبة جامعية من حي النزهة، فتقول: «أضطر لضغط محاضراتي لكي أعود للمنزل قبل الغروب. المرور بجانب تجمعاتهم في الشوارع المظلمة مخاطرة لا أريد خوضها. نشعر أننا سجناء في بيوتنا، والقانون غائب تماماً عندما يتعلق الأمر بهؤلاء المجموعات».

غياب المحاسبة وتآكل الثقة

تؤكد الشهادات التي جمعناها أن حالة الإحباط تسود الشارع الحمصي في هذه المناطق، حيث يسود اعتقاد بأن هؤلاء «المتنفذين» يتمتعون بحصانة تجعل من الصعب محاسبتهم. هذا الواقع أدى إلى شلل في الحركة التجارية الليلية، وتحولت الأحياء التي كانت تنبض بالحياة إلى «مدن أشباح» بمجرد حلول الظلام.

بين مطرقة الظروف المعيشية وسندان الانفلات الأمني، يبقى المواطن في أحياء حمص هو الحلقة الأضعف. وبينما تستمر هذه المجموعات في فرض قوانينها الخاصة، يطالب الأهالي – بمختلف أطيافهم – بضرورة إعادة هيبة الدولة الحقيقية وضبط هذه العناصر التي باتت تشكل خطراً على السلم الأهلي

المواد الحافظة عامل خطر جديد للإصابة بالسكري من النوع الثاني

كشفت دراسة حديثة عن ارتباط استهلاك المواد الحافظة الغذائية بزيادة خطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، ولاسيما المستخدمة في الأطعمة والمشروبات المصنّعة.

وانطلقت الدراسة من نتائج سابقة أشارت إلى أن بعض المواد الحافظة قد تحدث أضرارا بالخلايا والحمض النووي، وتؤثر سلبا في عملية التمثيل الغذائي، ما دفع الباحثين إلى دراسة علاقتها المحتملة بمرض السكري من النوع الثاني.

وتعد المواد الحافظة جزءا من المضافات الغذائية التي تُستخدم على نطاق واسع في صناعة الأغذية حول العالم. ووفق قاعدة بيانات "أوبن فود فاكتس" لعام ٢٠٢٤، يحتوي أكثر من ٧٠٠ ألف منتج غذائي من أصل نحو ٣،٥ ملايين منتج مُدرج على مادة حافظة واحدة على الأقل. وتُصنّف هذه المواد إلى فئتين رئيسيتين: مواد حافظة غير مضادة للأكسدة تمنع نمو الكائنات الدقيقة أو تبطئ فساد الأغذية، ومضافات مضادة للأكسدة تؤخر التلف عبر تقليل مستويات الأكسجين في المنتجات. وغالبا ما يُشار إلى هذه المواد على الملصقات الغذائية بالرموز الأوروبية من "إي ٢٠٠ إلى إي ٢٩٩ "، ومن" إي ٣٠٠ إلى إي ٣٩٩".

واعتمد فريق البحث من المعهد الوطني للصحة والبحث الطبي(انسارم) والمعهد الوطني للبحث الزراعي والبيئي (انري) وعدد من الجامعات الفرنسية، على بيانات صحية وغذائية لأكثر من ١٠٠ ألف بالغ مشارك في دراسة "نيتريناث ـ صحة".

وقادت الفريق البحثي ماتيلد توفييه، مديرة الأبحاث في انسارم، مستندة إلى بيانات المشاركين الذين قدّموا معلومات مفصلة عن تاريخهم الطبي ونمط حياتهم ونشاطهم البدني، إلى جانب سجلات غذائية دقيقة تغطي فترات متعددة على مدار ١٤ عاما.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٣، تم تسجيل ١١٣١ حالة إصابة بمرض السكري من النوع الثاني بين ١٠٨٧٢٣ مشاركا. وأظهرت النتائج أن ارتفاع الاستهلاك الإجمالي للمواد الحافظة ارتبط بزيادة خطر الإصابة بالمرض بنسبة ٤٧في المئة، فيما ارتبط استهلاك المواد الحافظة غير المضادة للأكسدة بزيادة قدرها ٤٩في المئة، والمضافات المضادة للأكسدة بزيادة قدرها ٤٠في المئة، مقارنة بأدنى مستويات الاستهلاك.

كما بيّنت التحليلات الفردية أن ١٢ مادة من أصل ١٧ مادة حافظة شائعة الاستهلاك ارتبطت بارتفاع خطر الإصابة بالسكري من النوع الثاني، من بينها "نتريت الصوديوم" و"بروبيونات الكالسيوم"، إلى جانب مضافات مضادة للأكسدة مثل حمض الستريك وحمض الفوسفوريك ومستخلصات إكليل الجبل.

وأكدت توفييه أن هذه الدراسة تعد الأولى من نوعها عالميا في ربط المواد الحافظة الغذائية بخطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، مشيرة إلى أن النتائج، رغم حاجتها إلى مزيد من التأكيد، تتوافق مع معطيات تجريبية سابقة حول التأثيرات الضارة لبعض هذه المركبات.

واختتم الباحثون بالتأكيد على أهمية الالتزام بالتوصيات الصحية التي تشجع على استهلاك الأطعمة الطازجة أو الأقل تصنيعا، والحد من الاعتماد على المنتجات الغنية بالمضافات الغذائية قدر الإمكان.

وتحدث الإصابة بداء السكري من النوع الثاني عندما لا يستطيع الجسم استخدام الأنسولين بشكل صحيح ما يؤدي إلى تراكم السكر في الدم. وكان يُطلق عليه في السابق سكري البالغين.

بمرور الوقت، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستويات السكر في الدم لدى مرضى السكري من النوع الثاني إلى تضرر العينين والكليتين والأعصاب والقلب. وتحدث الإصابة بهذه الحالة لأن البنكرياس لا ينتج ما يكفي من هرمون يسمى الأنسولين الذي يساعد على دخول السكر إلى الخلايا. كما تحدث الإصابة به بسبب استجابة الخلايا الضعيفة للأنسولين، ما يقلل من امتصاصها للسكر.

قلة النوم تؤثر على التركيز والمناعة

اضطراب في الأداء الذهني وضعف في دفاعات الجسم نتيجة السهر المزمن

حذّر اختصاصيون في الصحة العامة والطب النفسي من الآثار السلبية لقلة النوم على صحة الإنسان، مؤكدين أن النوم لأقل من ست ساعات يوميًا بات ظاهرة مقلقة، خاصة بين فئة الشباب، لما يسببه من تراجع في القدرة على التركيز، وازدياد مستويات التوتر، إضافة إلى تأثيره المباشر على كفاءة الجهاز المناعي.

وأوضح المختصون أن النوم يُعد من الركائز الأساسية للحفاظ على الصحة الجسدية والنفسية، إذ يقوم الجسم خلاله بإعادة تنظيم وظائفه الحيوية، وترميم الخلايا، وتنظيم الهرمونات المسؤولة عن المزاج والطاقة والتركيز. وأشاروا إلى أن الحرمان المستمر من النوم يخلّ بهذا التوازن، ما ينعكس سلبًا على الأداء اليومي للفرد.

وبيّن الأطباء أن قلة النوم تؤدي إلى ضعف التركيز والانتباه، وتراجع القدرة على اتخاذ القرارات، إضافة إلى بطء في ردود الفعل، وهو ما قد يؤثر على التحصيل الدراسي والأداء الوظيفي، ويزيد من احتمالات الوقوع في الأخطاء والحوادث. كما لفتوا إلى أن السهر الطويل يرتبط بزيادة مستويات القلق والعصبية، وقد يكون عاملًا ممهّدًا لاضطرابات نفسية على المدى البعيد.

وفيما يتعلق بتأثير قلة النوم على المناعة، أكد الاختصاصيون أن النوم غير الكافي يضعف قدرة الجسم على مقاومة الأمراض، إذ يقلل من إنتاج الخلايا المناعية الضرورية لمحاربة الفيروسات والبكتيريا. وأشاروا إلى أن الأشخاص الذين لا يحصلون على قسط كافٍ من النوم يكونون أكثر عرضة للإصابة بنزلات البرد والإنفلونزا، وقد تستغرق فترة تعافيهم وقتًا أطول مقارنة بغيرهم.

كما حذّر الأطباء من أن قلة النوم المزمنة قد ترتبط بزيادة خطر الإصابة بأمراض مزمنة، مثل ارتفاع ضغط الدم، والسكري، والسمنة، نتيجة اضطراب الهرمونات المسؤولة عن الشهية وتنظيم مستويات السكر في الدم. وأكدوا أن هذه المخاطر تتضاعف عند اقتران قلة النوم بنمط حياة غير صحي، كقلة الحركة وسوء التغذية.

وأشار مختصون إلى أن الاستخدام المفرط للهواتف الذكية والأجهزة الإلكترونية قبل النوم يُعد من أبرز أسباب اضطراب النوم، خاصة لدى الشباب، حيث يؤدي الضوء المنبعث من الشاشات إلى تثبيط إفراز هرمون "الميلاتونين" المسؤول عن تنظيم النوم، ما يؤخر الدخول في النوم ويقلل من جودته.

ودعا الأطباء إلى ضرورة تنظيم أوقات النوم والاستيقاظ، والحرص على النوم من ٧ إلى ٨ ساعات يوميًا، وتجنب السهر غير الضروري، خاصة في أيام الدراسة والعمل. كما نصحوا بالابتعاد عن المنبهات في ساعات المساء، وتهيئة بيئة نوم هادئة ومظلمة، لما لذلك من دور في تحسين جودة النوم.

وفي ختام تحذيراتهم، شدد الاختصاصيون على أن النوم ليس رفاهية، بل حاجة أساسية لا تقل أهمية عن الغذاء والرياضة، مؤكدين أن الالتزام بعادات نوم صحية يسهم في تعزيز التركيز، وتحسين المزاج، وتقوية جهاز المناعة، بما ينعكس إيجابًا على صحة الفرد والمجتمع.

المشي اليومي يحسّن الصحة العامة

نشاط بسيط بفوائد كبيرة للوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة الجسدية والنفسية

أكد أطباء واختصاصيون في الصحة العامة أن ممارسة المشي لمدة لا تقل عن ٣٠ دقيقة يوميًا تُعد من أبسط وأكثر الوسائل فعالية للحفاظ على الصحة العامة والوقاية من العديد من الأمراض المزمنة، مشيرين إلى أن هذا النشاط البدني المعتدل لا يتطلب تجهيزات خاصة أو تكاليف مادية، ويمكن ممارسته بسهولة من قبل مختلف الفئات العمرية، من الأطفال وحتى كبار السن.

وأوضح المختصون أن المشي المنتظم يساهم بشكل كبير في تقليل خطر الإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، وذلك من خلال تحسين حساسية الجسم للأنسولين وتنظيم مستويات السكر في الدم. كما يُسهم المشي في حرق السعرات الحرارية والحفاظ على وزن صحي، ما يقلل من احتمالات السمنة، التي تُعتبر عامل خطر رئيسيًا للعديد من المشكلات الصحية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم.

وأشار الأطباء إلى أن فوائد المشي لا تقتصر على الجانب الجسدي فقط، بل تمتد لتشمل الصحة النفسية والعاطفية. فهو يساعد في تحسين المزاج والتخفيف من التوتر والقلق، بفضل تحفيزه لإفراز هرمونات السعادة مثل الإندورفين والسيروتونين. كذلك، يسهم المشي المنتظم في تحسين جودة النوم وزيادة الشعور بالراحة النفسية، خاصة عند ممارسة النشاط في أوقات مناسبة من اليوم مثل الصباح الباكر أو وقت الغروب.

وبيّن مختصون أن المشي اليومي يعزز صحة القلب والأوعية الدموية، من خلال تحسين الدورة الدموية وخفض ضغط الدم ومستويات الكوليسترول الضار (LDL)، وزيادة مستويات الكوليسترول الجيد (HDL)، ما يقلل من خطر الإصابة بأمراض القلب والشرايين. كما يسهم في تقوية العضلات والمفاصل وتحسين مرونة الجسم والتوازن، الأمر الذي يقلل من احتمالية السقوط والإصابات، خصوصًا لدى كبار السن.

ويُضاعف من فوائده النفسية ويعزز الشعور بالاسترخاء والانتماء للطبيعة.

والذاكرة والقدرة على التعلم، كما يزيد من مستوى الطاقة والنشاط ويخفف من شعور التعب المزمن. كما لوحظ أن المشي في الأماكن المفتوحة أو المناطق الخضراء

ونصح المختصون باتباع بعض الإرشادات لضمان تحقيق أكبر قدر من الفوائد، مثل:

البدء تدريجيًا لمن لا يمارسون نشاطًا بدنيًا بانتظام، مع زيادة مدة المشي وسرعته تدريجيًا.

اختيار حذاء مريح يوفر دعمًا جيدًا للقدمين ويقلل من الإصابات.

الحفاظ على وتيرة معتدلة تتناسب مع العمر والحالة الصحية، مثل المشي السريع أو المعتدل.

استشارة الطبيب قبل البدء بأي برنامج رياضي للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو مشاكل في القلب أو المفاصل.

في الختام، شدد الأطباء على أن تخصيص ٣٠ دقيقة يوميًا للمشي يُعد استثمارًا حقيقيًا في الصحة. فالاستمرارية في هذا النشاط البسيط يمكن أن تُحدث فرقًا كبيرًا في تحسين جودة الحياة، وتعزيز اللياقة البدنية، والوقاية من الأمراض المزمنة على المدى الطويل، كما أنها تعزز الصحة النفسية وتحافظ على نشاط الجسم والعقل مع تقدم العمر.

محمد خير حمدون... سيرة وفاء واحتراف في ذاكرة كرة القدم الحلبية والسورية

في سجل كرة القدم الحلبية، أسماءٌ لا تغيب مهما طال الزمن، لأنها لم تكن مجرد لاعبين أو مدربين عابرين، بل كانت جزءًا أصيلًا من هوية اللعبة وروحها. ومن بين هذه الأسماء يبرز الراحل محمد خير حمدون، أحد أبناء الجيل الذهبي لنادي الحرية الحلبي، وأحد الشخصيات الكروية التي جمعت بين العطاء داخل المستطيل الأخضر والوفاء الصادق للنادي والمدينة.

من ملاعب الفئات العمرية إلى صفوف الكبار

وُلد محمد خير حمدون عام ١٩٦١، وانضم إلى صفوف نادي الحرية في سن مبكرة، ضمن مجموعة كبيرة من اللاعبين الذين شكلوا قاعدة صلبة لفرق صغار النادي. ومنذ خطواته الأولى، بدا واضحًا أنه لاعب يمتلك مقومات فنية وبدنية مميزة، أهلته للتدرج بثبات في جميع فئات النادي، حتى أصبح واحدًا من ركائز الفريق الأول على مدى ما يقارب عشرين عامًا من العطاء المتواصل.

شغل حمدون مركز الظهير الأيمن بشكل أساسي، وكان يُجيد كذلك اللعب في مركز الجناح الأيمن عند الحاجة، مستفيدًا من لياقته العالية، ومستفيدًا من لياقته العالية، وقدرته على التقدم الهجومي والعودة الدفاعية بانضباط تكتيكي لافت. وشارك مع ناديه في معظم مباريات الدوري السوري العام، في فترة كانت تشهد منافسة قوية بين الأندية، وكان نادي الحرية خلالها أحد أبرز المنافسين على اللقب في تسعينات القرن الماضي.

إنجاز الدوري وهدف لا يُنسى

كان الراحل ضمن أفراد الفريق التاريخي الذي أحرز بطولة الدوري السوري موسم ١٩٩٤، وهو إنجاز سيبقى محفورًا في ذاكرة جماهير الحرية وكرة القدم الحلبية عمومًا. وخلال مشاركاته في الدوري، سجل عددًا من الأهداف المهمة، إلا أن أجملها وأكثرها حضورًا في الذاكرة جاء في مباراة الحرية والجيش عام ١٩٨٨ على ملعب السابع من نيسان، حين أطلق تسديدة صاروخية من مسافة تقارب ٤٠ مترًا، استقرت في شباك الحارس الكبير مالك شكوحي، مسجلًا هدف التعادل في لقطة وصفت آنذاك بأنها من أروع أهداف الموسم.

ومن الطرائف التي تُروى في مسيرته الكروية، أنه اضطر في إحدى مباريات الحرية وأمية إلى الوقوف حارسًا للمرمى، لعدم وجود حارس بديل، ليزكد مرة أخرى روح التضحية والالتزام التي ميزته طوال مسيرته.

حضور دولي مع المنتخب الوطني

لم يكن تألق محمد خير حمدون محصورًا على مستوى ناديه فقط، بل امتد إلى المنتخب الوطني السوري. فقد تمت دعوته للانضمام إلى معسكر المنتخب الوطني عام ١٩٨٧ برفقة زميله أحمد هواش، استعدادًا لـ دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط العاشرة التي أُقيمت في مدينة اللاذقية.

كما كان من بين اللاعبين الذين تمت دعوتهم لمنتخب الرجال المشارك في كأس العرب بالأردن عام ١٩٨٨، وشارك كذلك مع المنتخب في دورتين وديتين أقيمتا في روسيا وألمانيا، ما منحه خبرة دولية مهمة انعكست لاحقًا على مسيرته التدريبية.

من لاعب ملتزم إلى مدرب قارئ للمباريات

بعد اعتزاله اللعب، لم يبتعد محمد خير حمدون عن المستطيل الأخضر، بل اختار طريق التدريب، واضعًا خبرته الطويلة في خدمة الأجيال القادمة. شارك في العديد من الدورات التدريبية التي نظمها الاتحاد السوري لكرة القدم بإشراف الاتحادين العربي والآسيوي، وحصل على الشهادات الآسيوية C وB، إضافة إلى مشاركته في دورة تدريبية متقدمة في إيطاليا.

بدأ مشواره التدريبي عام ١٩٩٥ في المراكز التدريبية التي افتتحها نادي الحرية، واستمر فيها سبعة أعوام، حقق خلالها نتائج لافتة، أبرزها إحراز المركز الأول في البطولات المركزية التي أُقيمت في حلب ودير الزور عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧.

إنجازات مع الفئات العمرية والفرق

كُلّف لاحقًا بتدريب منتخب شباب حلب، وقاده إلى إحراز بطولة سورية، ثم تولى تدريب فريق ناشئي نادي الحرية، بالتوازي مع عمله مساعدًا لمدرب فريق الرجال لمدة ستة مواسم متتالية، في مرحلة حساسة من تاريخ النادي.

عمل خلال مسيرته التدريبية مع نخبة من المدربين البارزين، من بينهم: يونس داوود، ديبو شيخو، محمد دهمان، محمد نسريني، محمد حلو، أحمد هواش، إضافة إلى المدرب البلغاري إبدناسي، وأسهم معهم في تخريج عدد كبير من اللاعبين المميزين، أمثال:

مصطفى حمصي، مصطفى بطل، مهند شيخ ديب، أحمد كلزي وغيرهم.

كما تولى تدريب فريق عفرين عندما كان ضمن أندية الدرجة الأولى، ثم انتقل لتدريب فريق جسر الشغور، قبل أن يعود ليتولى تدريب رجال نادي الحرية في موسم ٢٠١١، في خطوة عكست ارتباطه العاطفي والمهني بناديه الأم.

حضور في المنتخبات الوطنية

وعلى صعيد المنتخبات، تم تكليفه مساعدًا لمدرب المنتخب الأولمبي السوري مع المدرب مروان خوري عام ٢٠١٠، وشارك المنتخب آنذاك في دورة المتوسط بمدينة إسكارا الإيطالية، مضيفًا محطة جديدة إلى مسيرته الغنية.

شاهد على أجيال متعاقبة

عاصر محمد خير حمدون عدة أجيال في نادي الحرية، وكان حلقة وصل بين الماضي والحاضر. فمن الجيل الأول برز إلى جانبه:

عبد الفتاح حوا، أحمد قدور، محمد عقاد، مجد الدين دهني،

ومن الجيل الثاني: فايز خسروف، محمد الحلو، ومن الجيل الثالث: وليد الناصر، عبد اللطيف الحلو، علي الشيخ ديب.

إرث لا يُنسى

برحيل محمد خير حمدون، فقدت كرة القدم الحلبية والسورية قامة رياضية حقيقية، عرفت بالوفاء، والانضباط، والعمل بصمت، بعيدًا عن الأضواء. سيبقى اسمه حاضرًا في ذاكرة نادي الحرية، وفي وجدان كل من عرفه لاعبًا مقاتلًا، ومدربًا مثقفًا، وإنسانًا ترك أثره الطيب أينما حلّ.

رحم الله محمد خير حمدون، وأسكنه فسيح جناته، وجعل ما قدمه للرياضة في ميزان حسناته.

كأس أمم أفريقيا... حكاية المجد الكروي وروح القارة السمراء

تُجسّد بطولة كأس أمم أفريقيا أكثر من مجرد منافسة كروية، فهي مرآة تعكس هوية القارة السمراء، ونبض جماهيرها، وتاريخًا طويلًا من الشغف والتحدي والإبداع. وعلى مدار عقود، تحولت هذه البطولة إلى أحد أهم الأحداث الرياضية في العالم، وموعد ثابت تنتظره الشعوب الأفريقية بشغف لا يضاهى.

ميلاد البطولة وبدايات التأسيس

وُلدت كأس أمم أفريقيا عام ١٩٥٧، بعد عام واحد فقط من تأسيس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، بمشاركة ثلاثة منتخبات هي مصر والسودان وإثيوبيا. ورغم بساطة الانطلاقة، فإن البطولة حملت منذ نسختها الأولى طموحًا كبيرًا، تمثل في توحيد القارة رياضيًا، ومنح الكرة الأفريقية كيانها المستقل على الساحة الدولية.

من بطولة محدودة إلى حدث قاري ضخم

عرفت البطولة مسارًا تصاعديًا لافتًا، سواء من حيث عدد المنتخبات أو مستوى المنافسة والتنظيم. ومع اعتماد نظام ٢٤ منتخبًا موزعين على ست مجموعات، باتت كأس أمم أفريقيا أكثر شمولًا وإثارة، وفتحت الباب أمام منتخبات جديدة لكتابة التاريخ، وكسر احتكار القوى التقليدية.

أبطال نقشوا أسماءهم في الذاكرة

تزخر سجلات البطولة بأسماء منتخبات صنعت المجد وفرضت هيمنتها في فترات مختلفة. ويتصدر المنتخب المصري قائمة الأكثر تتويجًا باللقب برصيد ٧ ألقاب، مؤكدًا مكانته كأحد أعمدة الكرة الأفريقية.

كما برزت منتخبات أخرى تركت بصمة واضحة، مثل الكاميرون وغانا ونيجيريا، إلى جانب أبطال جدد فرضوا أنفسهم بقوة في السنوات الأخيرة، على غرار الجزائر والسنغال وكوت ديفوار.

نجوم صنعتهم أمم أفريقيا

كانت كأس أمم أفريقيا ولا تزال منصة لاكتشاف النجوم وصقل المواهب. فمن ملاعبها انطلقت أسماء لامعة وصلت إلى العالمية، مثل جورج وياه، صامويل إيتو، ديدييه دروغبا، محمد صلاح، رياض محرز، وساديو ماني.

هؤلاء النجوم جسّدوا صورة اللاعب الأفريقي القادر على المنافسة في أعلى المستويات، وحملوا راية القارة إلى أكبر الأندية الأوروبية.

بطولة لا تعترف بالمنطق

ما يميز كأس أمم أفريقيا هو طابعها الخاص، حيث المفاجآت حاضرة دائمًا، ولا مكان للحسابات المسبقة. ففي كثير من النسخ، أطاحت منتخبات مغمورة بأخرى مرشحة، في مشاهد تؤكد أن البطولة لا تعترف إلا بالعطاء داخل المستطيل الأخضر.

كما تضيف الأجواء الجماهيرية الصاخبة، والظروف المناخية المختلفة، بعدًا فريدًا يزيد من صعوبة المنافسة ومتعتها في آنٍ واحد.

أبعاد تتجاوز المستطيل الأخضر

لا تقتصر أهمية كأس أمم أفريقيا على الجانب الرياضي فقط، بل تمتد إلى أبعاد ثقافية واجتماعية واقتصادية. فالحدث يوحد الشعوب، ويعزز الانتماء، ويمنح الدول المستضيفة فرصة لإبراز ثقافتها وتنشيط السياحة، وتحسين صورتها على المستوى الدولي.

نحو مستقبل أكثر إشراقًا

مع تزايد عدد اللاعبين المحترفين في الدوريات الأوروبية، وارتفاع المستوى الفني والتكتيكي للمنتخبات، تبدو كأس أمم أفريقيا مقبلة على مرحلة جديدة من التطور. ويسعى الاتحاد الأفريقي لكرة القدم إلى تعزيز مكانة البطولة عالميًا، سواء على مستوى التنظيم أو التسويق أو التغطية الإعلامية.

خاتمة

تبقى كأس أمم أفريقيا أكثر من بطولة، إنها قصة قارة بأكملها، تُروى كل عامين عبر ٩٠ دقيقة من الشغف والعرق والدموع والفرح. بطولة تؤكد في كل نسخة أن الكرة الأفريقية نابضة بالحياة، غنية بالمواهب، وقادرة على صناعة المجد ومنافسة الكبار.

باحث سياسي: سوريا بوابة التجارة العالمية وتعيش عصر التحديات الاقتصادية

حاوره/ مجد محمد

أشار أحمد العاصي إلى أن سوريا تُعد نقطة تقاطع استراتيجية بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، ما يجعلها تلعب دوراً حيوياً في حركة التجارة العالمية على مرّ العصور.

وتواجه سوريا العديد من التحديات على المستويين السياسي والاقتصادي، إلا أن موقعها الجغرافي يبقى عنصراً أساسياً لا يمكن تجاهله، وبفضل موقعها الاستراتيجي بين قارات العالم الثلاث، تمتلك سوريا إمكانيات هائلة لاستعادة دورها كممرّ تجاري رئيسي، وإذا تم توفير بيئة آمنة ومستقرة، والعمل على إعادة بناء البنية التحتية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، فإن سوريا قد تستعيد مكانتها في التجارة العالمية وتُسهم في الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

ومع التحديات التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، يبقى السؤال مطروحاً حول كيفية استعادة مكانتها كممرّ تجاري مهم، وفي هذا الحوار الذي أجرته صحيفتنا مع أحمد العاصي، عضو مركز الخابور للدراسات الاستراتيجية، جرى النقاش حول أهمية سوريا الجيوسياسية، وكيفية استغلال موقعها لتعزيز التجارة الإقليمية والدولية، مع مراعاة التحديات التي تواجهها.

بدايةً، كيف تصف أهمية موقع سوريا الجغرافي في السياق العالمي؟

موقع سوريا يُعد واحداً من أهم المواقع الجغرافية في العالم، فهي تربط بين ثلاث قارات: آسيا، وأوروبا، وأفريقيا. وعلى مرّ التاريخ، كانت سوريا معبراً هاماً للتجارة العالمية، خاصة عبر طرق مثل طريق الحرير، هذا الموقع الاستراتيجي جعل من سوريا نقطة تواصل بين الشرق والغرب، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على حركة التجارة الدولية. وبفضل هذا الموقع، تُعتبر سوريا حلقة وصل أساسية بين الأسواق الكبرى في المنطقة.

هل ترى أن سوريا قد فقدت مكانتها كممرّ تجاري دولي في السنوات الأخيرة؟

بالطبع، الصراعات السياسية والحروب التي مرّت بها سوريا أثّرت بشكل كبير على مكانتها كممرّ تجاري دولي، تدمير البنية التحتية، إلى جانب غياب الأمن والاستقرار في العديد من المناطق، ساهم في تقليص حركة التجارة، ومع ذلك يبقى الموقع الجغرافي لسوريا ذا أهمية استراتيجية كبيرة، ما يجعل من الممكن استعادة مكانتها التجارية في المستقبل إذا توافرت الظروف الملائمة.

ما هي الممرات التجارية الرئيسية التي تمر عبر سوريا اليوم؟

سوريا كانت وستظل جزءاً من شبكة الممرات التجارية الحيوية. ومن أبرز هذه الممرات الطريق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالدول المجاورة، مثل العراق ودول الخليج العربي، وكذلك الطرق التي تربط سوريا بتركيا ولبنان. هذه الطرق تتيح حركة شحن البضائع من أوروبا إلى الشرق الأوسط والعكس. ورغم التحديات الحالية، لا يزال بإمكان سوريا أن تلعب دوراً حيوياً في حركة التجارة الدولية إذا تم استعادة الأمن والاستقرار.

كيف يمكن للإدارة الذاتية أن تلعب دوراً في إعادة فتح هذه الممرات؟

الإدارة الذاتية في مناطق شمال وشرق سوريا تمثّل فرصة حقيقية لإعادة تشغيل الممرات التجارية المهمة. فمن خلال ضمان الاستقرار الأمني في المناطق التي تمرّ بها هذه الطرق، يمكن توفير بيئة ملائمة لاستئناف التجارة. إضافة إلى ذلك، يمكن للإدارة الذاتية العمل على تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والمناطق الصناعية، ما يعزز دور سوريا كممرّ تجاري إقليمي ودولي. ويُعد التنسيق مع القوى الأخرى في سوريا أمراً حاسماً في هذا السياق.

هل هناك تحديات اقتصادية قد تواجهها سوريا في استعادة دورها التجاري؟

نعم، التحديات الاقتصادية كبيرة ومتنوعة. أولاً، العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا تمثّل عقبة كبيرة أمام أي محاولات لإعادة بناء الاقتصاد، ثانياً، البنية التحتية التي دُمّرت أثناء الحرب تحتاج إلى إعادة تأهيل واسعة، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة. علاوة على ذلك، يظل غياب الاستقرار السياسي في بعض المناطق عاملاً معرقلاً لحركة التجارة. لكن، رغم كل هذه التحديات، تبقى الفرص كبيرة إذا تم تذليل هذه العقبات.

ما دور الأمن في تفعيل الممرات التجارية السورية؟

الأمن يمثّل الركيزة الأساسية لأي نشاط تجاري، خصوصاً في المناطق التي شُعد نقاط عبور حيوية للبضائع. في سوريا، كان غياب الأمن أحد الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تراجع حركة التجارة. وفي حال توافر الأمن، ستتدفق التجارة بشكل طبيعي، وستعود سوريا لتكون نقطة وصل بين الشرق والغرب. لذلك، يجب أن تكون هناك جهود من جميع الأطراف المعنية لضمان بيئة آمنة ومستقرة تُسهم في تيسير حركة التجارة عبر الحدود.

كيف يمكن لسوريا أن تستفيد من موقعها لتصبح مركزًا لوجستيًا في المنطقة؟

يمكن لسوريا أن تصبح مركزاً لوجستياً مهماً إذا تم استثمار موقعها الجغرافي بشكل صحيح. فمن خلال تطوير بنية تحتية متطورة للموانئ والمطارات والطرق السريعة، يمكن أن تتحول إلى مركز حيوي للتخزين والنقل. إضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري، ما يزيد من قدرتها على جذب الشركات الإقليمية والدولية. تحسين هذه القطاعات سيساهم في تقليل التكاليف اللوجستية، ويجعل سوريا وجهة تنافسية في السوق العالمي.

هل هناك فرص للتعاون التجاري بين سوريا ودول الجوار؟

نعم، هناك فرص كبيرة للتعاون التجاري بين سوريا ودول الجوار، مثل تركيا والعراق ولبنان. التعاون مع هذه الدول يمكن أن يعزز حركة البضائع والسلع بين سوريا والأسواق المجاورة. على سبيل المثال، يمكن استئناف مشاريع البنية التحتية المشتركة، مثل الطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط هذه البلدان. كما أن التعاون الاقتصادي القوي قد يؤدي إلى خفض الحواجز التجارية وزيادة الاستثمارات المشتركة، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

هل هناك أمثلة على دول نجحت في استغلال موقعها الجغرافي كممرّ تجاري

نعم، هناك العديد من الدول التي نجحت في استغلال موقعها الجغرافي بشكل فعّال. على سبيل المثال، تُعد سنغافورة مركزًا تجاريًا عالميًا بفضل موقعها على مفترق طرق رئيسي بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ. كما استطاعت تركيا أن تصبح جسرًا بين أوروبا وآسيا من خلال استثمار موقعها الجغرافي بشكل كبير. هذه الأمثلة توضح كيف يمكن لاستغلال الموقع الجغرافي بشكل استراتيجي أن يحوّل الدول إلى مراكز لوجستية وتجارية عالمية.

كيف يمكن لسوريا أن تستعيد الأمن الاقتصادي في مناطقها المتضررة؟

الاستعادة الاقتصادية تتطلب أولاً توفير بيئة آمنة ومستقرة. يجب أن تعمل الحكومة على تحقيق المصالحة بين الأطراف المختلفة في البلاد لضمان الاستقرار السياسي. بعد ذلك، يجب البدء بإعادة بناء البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ والمنازل، إضافة إلى تقديم حوافز للقطاع الخاص والمستثمرين لتشجيعهم على العودة إلى السوق السوري. دعم الصناعات المحلية وتنمية القطاعات الأساسية، مثل الزراعة والصناعة، قد يُسهمان بشكل كبير في تنشيط الاقتصاد.

ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها سوريا لتعزيز التجارة مع الدول العربية؟

يجب على سوريا العمل على تحسين علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار العربي من خلال رفع الحواجز التجارية، مثل الرسوم الجمركية والقيود على التصدير. كما يمكن العمل على إبرام اتفاقيات تجارية مشتركة مع الدول العربية، إضافة إلى فتح خطوط تجارية جديدة عبر المنافذ الحدودية. ومن خلال تعزيز التنسيق بين الحكومات العربية، يمكن زيادة حجم التجارة البينية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي.

ما دور التكنولوجيا في تطوير التجارة والنقل في سوريا؟

تلعب التكنولوجيا الحديثة دورًا كبيرًا في تحسين كفاءة التجارة والنقل. فاستخدام التقنيات المتقدمة في تتبع الشحنات، وتطبيق الأنظمة الإلكترونية في المعاملات الجمركية، يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من سرعة عمليات التبادل التجاري. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في التخطيط اللوجستي سيساعد في تحسين تدفق البضائع وضمان دقة المعلومات.

ما هو دور الاستقرار السياسي في تعزيز مكانة سوريا كممرّ تجاري؟

الاستقرار السياسي عنصر أساسي في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي. فإذا تمكنت سوريا من التوصل إلى اتفاقات سياسية شاملة تؤدي إلى استقرار داخلي، فإن ذلك سيسهّل دخول الشركات الأجنبية ويعزز التعاون الإقليمي. وفي ظل الاستقرار السياسي، يمكن أن تشهد سوريا تحولًا اقتصاديًا وتجاريًا ملموسًا من خلال استعادة ثقة المستثمرين.

في الختام، ما هي رؤيتك لمستقبل سوريا كممرّ تجاري في العقد القادم؟

أرى أن مستقبل سوريا كممرّ تجاري يعتمد بشكل أساسي على استعادة الاستقرار السياسي والأمني في جميع مناطق البلاد. وإذا تم تحقيق هذا الاستقرار، يمكن لسوريا أن تستعيد مكانتها الاستراتيجية كممرّ حيوي بين قارات العالم. وفي العقد القادم، قد تصبح سوريا مركزًا تجاريًا إقليميًا يعزز التجارة بين الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا. وبالتوازي مع ذلك، يجب العمل على تحديث البنية التحتية والتكنولوجيا، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة والدول الكبرى. هذا الطريق ليس سهلًا، لكن إذا تم استغلال الفرص المتاحة بذكاء وعقلانية، فقد تجد سوريا نفسها مجددًا في قلب التجارة العالمية.

صمت مؤلم.. العنف النفسي للمرأة في دمشق وريفها

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تواجه نساء كثيرات في أحياء دمشق القديمة وريفها المتفرّق بين المدن والقرى الصغيرة، واقعاً مؤلماً لا يظهر على الجسد لكنه يخترق الأعماق النفسية ويهشّم الثقة بالذات وحرية الاختيار. العنف النفسي الذي تتعرّض له المرأة السورية داخل الأسرة أو في علاقاتها الحميمية غالباً لا يترك كدمات يمكن رؤيتها، لكنه يترك آثاراً عميقة تؤثر على احترامها لذاتها وقدرتها على العيش بشكل طبيعي.

العنف النفسي يُعرَّف بأنه سلوك متكرر يهدف إلى التحكم والتقليل من شأن المرأة عبر التهديدات، الإهانة، الإذلال، التجاهل، والاحتقار المتكرر، دون اللجوء بالضرورة إلى العنف الجسدي المباشر. كثير من الدراسات أظهرت أن العنف النفسي أكثر انتشاراً من العنف الجسدي، وأنه يُمارَس في أحيان كثيرة من قبل الشريك أو الزوج، ويشمل تقييد حرية الحركة، منع التواصل مع العائلة، الانتقاد المستمر، التحكم في الموارد الاقتصادية، والتهديد بتركه.

في دمشق، تقول نور (اسم مستعار)، في السابعة والثلاثين من عمرها، أنها لم تتعرّض يوماً لضربة واحدة، لكنها تعيش منذ سنوات في علاقة تجعلها تشعر بأنها «غير موجودة». تروي: «كل كلمة أقولها تُقوّض، كل رأي أحمله يُثنّر إلى سخرية، وكل إنجاز أحققه يُحتزل بأنه لم يكن ليكون لولا زوجي». وفي كل مرة تحاول التعبير عن نفسها، تسمع نفس الجملة من زوجها: «إذا أردت الحرية، فاذهبي إلى بيت أهلك». بالنسبة لنور، لم تكن هذه الكلمات مجرد عبارات، بل سجلّات تقوّض ثقتها بنفسها وتبعدها عن المشاركة في المجتمع.

هذا النوع من الإيذاء النفسي قد يظل خفياً عن المجتمع، لكنه يترك أثره في سلوك الضحية وقراراتها اليومية. وتشير خبرات مختصين في الشؤون الاجتماعية إلى أن العنف النفسي قد يكون أشد تدميراً من العنف الجسدي لأنه يتسلل إلى هوية المرأة وكرامتها، ويُضعف قدرتها على طلب المساعدة أو حتى الاعتراف بأنها ضحية. في حالات كثيرة، تطول سنوات الصمت قبل أن تتحدث المرأة إلى صديقة أو قريبة، وغالباً ما تواجه تغييرات نفسية تشمل الاكتئاب، فقدان الثقة بالنفس، القلق المزمن، أو اضطرابات في النوم.

في الريف الدمشقي، ترى سعاد، شابة في الثلاثين من عمرها، أن ما تعانيه صديقاتها من كلام مهين وتهديدات متكررة من شركائهن غالباً ما يختفي خلف ستار العائلة والأعراف. تقول: «لا أذهب إلى بيت أهلي كثيراً لأن زوجي يقول إن أهلي يجعلونني غير مستقرة... وكلما حاولت التحدث معه عن مشاعري، يقول إنني أبالغ». ضحكات سعاد المخفوقة تكشف عن ألم أعمق: لا توجد كدمات، لكنها تشعر بأنها «مسروقة الثقة».

لا تقتصر مشكلة العنف النفسي على حيات المرأة داخل الجدران، بل تمتد آثارها إلى علاقاتها مع أطفالها وأهلها وأصدقائها. تضيف سعاد: «أصبح لدي صعوبة في التحدث مع أمي في مواضيع مهمة، لأنني تعلمت أن كلماتي لا تُعتبر جديرة بالاحترام». هذه القضية تتماشى مع ما يشير إليه الباحثون عن أن العنف الأسري يؤثر على الصحة النفسية للنساء والمراهقين في المجتمع، ويمكن أن يعيد إنتاج أنماط عنيفة في الأجيال القادمة.

بينما يكمن العنف النفسي غالباً خلف الأبواب المغلقة، هناك قصص أكثر حدة تتقاطع فيها العوامل النفسية مع العنف الجسدي القاتل، كما في حالة آيات الرفاعي التي أثارت الرأي العام في دمشق عندما قُتلت على يد زوجها وعائلته. على الرغم من أن وسائل الإعلام الرسمية ذكرت العنف الجسدي، فقد بيّنت التحقيقات أن العلاقة كانت مليئة بالإذلال والتقليل من شأنها ما قبل الحادثة، ما يُبرز كيف يمكن أن يقود العنف النفسي إذا تُرك دون معالجة إلى نهايات مأساوية.

الخطورة في دمشق وريفها أن قوانين حماية المرأة والعنف الأسري في سوريا لا تتناول دوماً العنف النفسي بشكل مباشر أو فعّال، بل غالباً ما تركز على العنف الجسدي أو الاعتداءات الواضحة. هذا الفراغ القانوني يجعل من الصعب على الضحايا طلب حماية قانونية أو إثبات الحقائق أمام جهات إنفاذ القانون. يأتي ذلك في وقت تؤكد فيه منظمات حقوقية أن العديد من النساء في سوريا ما زلن يتعرضن لانتهاكات تشمل كل أشكال العنف بما فيها النفسية.

في دمشق، يتردد في المنتديات والمراكز الاجتماعية أن العديد من النساء يغادرن العلاقة بعد سنوات من الصمت عندما تصبح لغة الإهانة اليومية لا تُحتمل، لكن قرار الرحيل لا يكون سهلاً. ياسمين (٢٨ عاماً) تروي: «حين قررت أن أترك زوجي، شعرت وكأنني أسقطت من دون أي دعم... لم يتمكّن أحد من فهم ما حدث فعلاً في داخلي». تقول إن محاولتها العودة لعائلتها كانت صعبة لأن القريبين لديهم ميل لتقليل ما واجهته لأنها كانت «مجرد كلام» وليس ضرباً.

العنف النفسي إذن ليس مجرد كلمات تُلقى في الهواء، بل نسيج من الممارسات التي تُضعف المرأة وتقلّل من شأنها إلى درجة تجعلها تشكّ في قيمتها الذاتية وقدراتها، وهو ما يستدعي تدخلات مجتمعية وقانونية تُعطي وزناً لهذه التجارب وتضمن الحماية والدعم للضحايا، سواء في دمشق أو في ريفها، لأن مشكلة بلا كدمات قد تكون أكثر عمقاً وأشد تدميراً مما يظهر للعيان.

ريف الرقة... بين الدفء والتقاليد عملية تنفيش الصوف ودورها في حياة النساء

السوري/ الرقة

في ريف الرقة حيث تتناغم التقاليد مع الطبيعة القاسية، يعتبر الصوف من أبرز المواد التي تستخدم في صنع الأغطية والفرش، خاصة في فصل الشتاء البارد. منذ زمن بعيد، كانت النساء في هذه المناطق يستخدمن الصوف الطبيعي للحصول على الدفء الذي لا يضاهيه أي شيء آخر. لكن هذه الأغطية الصوفية لا تقتصر على وظيفتها في الحفاظ على الحرارة، بل تمثل جزءاً مهماً من الحياة اليومية لنساء الريف في العناية بها وصيانتها.

تعتبر عملية «تنفيش الصوف» من أبرز المهام التي تقوم بها نساء ريف الرقة. تتطلب هذه العملية جهداً كبيراً وتعاوناً بين النساء، حيث يتم فتح الأغطية وتنظيف الصوف من الأوساخ والشوائب. يعتبر هذا العمل مرهقاً جداً، إلا أن النسوة يرين فيه جزءاً من تقاليدهن التي لا يمكن الاستغناء عنها. بعد عملية التنظيف، يتم إعادة خياطة الأغطية من جديد لتعود كما كانت عليه، مما يضمن استخدامها لفترات طويلة.

تتميز الأغطية الصوفية التي يصنعها أهل الريف بقدرتها على الاحتفاظ بالحرارة، ما يجعلها الخيار المثالي في الأجواء الباردة. كما أن الصوف الطبيعي يتمتع بخاصية امتصاص الرطوبة، ما يساعد في الحفاظ على جفاف الجسم أثناء النوم. هذا بالإضافة إلى أن استخدام الصوف يساهم في الحفاظ على البيئة، حيث يعتبر من المواد القابلة للتحلل والتجديد بشكل طبيعي.

لكن، على الرغم من الفوائد العديدة التي تقدمها الأغطية الصوفية، إلا أن العناية بها تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين. فعملية «تنفيش الصوف» ليست مجرد مهمة موسمية، بل هي عملية مستمرة تعكس إرادة النساء في الحفاظ على هذه التقاليد. كما أن إعادة خياطة الأغطية تحتاج إلى مهارة ودقة، ما يجعلها عملية معقدة تستغرق وقتاً طويلاً.

في هذا السياق يلعب التعاون بين النساء دوراً مهماً في تسهيل هذه العمليات. حيث يجتمع النساء في مجموعات للعمل سوياً على تنفيش الصوف وإعادة خياطته، مما يعزز روح التعاون بينهن ويخلق روابط اجتماعية قوية. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه التعاونيات فرصاً اقتصادية للنساء اللاتي يعتمدن على بيع الأغطية الصوفية في الأسواق المحلية.

ويعتبر الصوف جزءاً لا يتجزأ من تراث وعادات الريف السوري، ورغم التحديات التي تواجه النساء في العناية به، إلا أنهن يواصلن هذه التقاليد بكل فخر واعتزاز.

دمشق في عيون الرحّالة والمؤرخين عبر القرون

دمشق/ مرجانة إسماعيل

لطالما كانت دمشق، عاصمة الشام، مدينة ساحرة تجمع بين عراقة التاريخ وحداثة الحاضر، حتى جعلت الرحّالة والمؤرخين يصفونها بمزيج من الجمال والفوضى، القوة والحنين، التاريخ والحياة اليومية. المدينة، التي تجاوز عمرها آلاف السنين، حملت على عاتقها أدوارًا سياسية واقتصادية وثقافية مهمة، فكانت على مر العصور نقطة التقاء الحضارات والثقافات، ومصدر إلهام للكتاب والرحّالة من جميع أصقاع العالم.

دمشق عبر العصور القديمة

تعود جذور دمشق إلى ما قبل التاريخ، حيث كانت مأهولة منذ العصر الحجري الحديث، وقد ذكرت في النصوص الآشورية والمصرية القديمة باسم «دمشقا»، مركزًا زراعيًا وتجاريًا مهمًا. خلال العصور الكلاسيكية، كانت دمشق جزءًا من الإمبراطورية الرومانية، وقد شيد الرومان فيها العديد من المباني العامة، منها المدرجات والمعابد والحمامات، التي لا تزال بعض آثارها شاهدة على عظمة تلك الحقبة. الرحّالة والمؤرخون لاحظوا أن دمشق، حتى في تلك العصور، كانت مدينة نابضة بالحياة، تجمع بين النشاط الاقتصادي والتنوع الثقافي.

دمشق في العصور الإسلامية المبكرة

مع الفتح الإسلامي، أصبحت دمشق عاصمة للخلافة الأموية (٦٦١–٧٥٠م)، وكان للخلفاء دور كبير في تحويلها إلى مركز حضاري وإداري مرموق. وصف الرحّالة الإنجليزي جيمس برين، فقد كتب عن دمشق بأنها «ملتقى الأديان والثقافات»، مبرزًا دورها التاريخي كممرك تجاري هام على طرق القوافل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وأشار إلى أسلوب حياة سكانها وتقاليدهم العريقة في الضيافة والكرم، وكذلك اهتمامهم بالفنون الشعبية والموسيقى والمسرحيات المحلية.

كما زار دمشق خلال القرن الثامن عشر العديد من الرحّالة البريطانيين والفرنسيين، مثل السير ريتشارد بيرتون، الذي أبدى إعجابه بالأسواق الشعبية، والموسيقى التقليدية، والفلكلور المحلي، مؤكدًا على أن المدينة كانت نابضة بالحياة أكثر من أي عاصمة أوروبية في ذلك الوقت.

دمشق عبر القرن التاسع عشر

شهد القرن التاسع عشر وصفًا أكثر تفصيلاً لحياة دمشق اليومية، واهتمامًا بالجانب العمراني والثقافي. كتب الرحّالة الألماني فيلهلم تيلمان عن أسلوب البناء الدمشقي التقليدي، وعن الأزقة الضيقة التي تتخلل البيوت ذات الساحات الداخلية المزينة بالنافورات والحدائق الصغيرة. أما الرحّالة الفرنسي غوستاف لوبون، فقد لاحظ كيف أن دمشق كانت مركزًا للتعليم والعلم، خاصة في مدارسها ومكتباتها العريقة، والتي جمعت بين التراث العربي والإسلامي. وأشار كذلك إلى الصناعات اليدوية كالحرير وصناعة الصابون الحلبي الشهير، الذي كان رمزًا للمدينة في الأسواق الدولية.

وصف الرحّالة والمؤرخون الحياة اليومية في دمشق بألوان مختلفة: الأسواق كانت قلب المدينة، تجمع بين التجارة والحرف اليدوية والفنون الشعبية. المقاهي والحمامات كانت أماكن للتواصل الاجتماعي والثقافي، حيث يتبادل الناس الأخبار والشعر والنقاشات السياسية.

الاحتفالات الدينية والمهرجانات الموسيقية كانت جزءًا من الحياة الثقافية، خاصة في الأحياء القديمة مثل الميدان وسوق الحميدية. هذا التداخل بين الحياة اليومية والعمران والثقافة جعل دمشق مدينة نابضة بالحياة ومصدر إلهام للرحّالة من كل مكان.

دمشق في الذاكرة الثقافية

لم تكن دمشق مجرد مدينة مادية، بل كانت مصدر إلهام للقصاصين والشعراء والمؤرخين. وصف ابن عساكر، مؤرخ القرن الحادي عشر، المدينة بأنها «مكتبة مفتوحة للتاريخ»، حيث تزخر كل زاوية فيها بأثر من الماضي، من المعالم الرومانية والبيزنطية إلى المساجد والمدارس الإسلامية التي أنشئت عبر العصور.

الرحّالة العرب في العصور الحديثة، مثل رفيق الحريري، لاحظوا كيف أن الحياة الاجتماعية في دمشق متشبعة بالعادات والتقاليد، مع احترام عميق للثقافة الشعبية، مثل الاحتفالات الدينية، والمهرجانات الموسيقية، والحرف التقليدية.

دمشق بين التاريخ والحاضر

اليوم، ومع كل التحديات التي مرت بها المدينة، تظل دمشق شاهدة على حقب متعددة من الحضارات، من الرومانيين والبيزنطيين إلى الأمويين والعثمانيين، مرورًا بالتاريخ الحديث. وتستمر المدينة في لعب دورٍ حضاري وثقافي مهم، إذ تحتضن مؤسسات تعليمية ومتاحف ومعارض فنية حديثة، مع الحفاظ على تراثها العمراني والتاريخي.

تشهد دمشق الحديثة تزاوجًا بين الماضي والحاضر، فالسائح أو القارئ يمكن أن يمر بين أسواقها القديمة التي تتنفس روح التاريخ، ثم يجد نفسه في مقهى عصري يختلط فيه الطابع التقليدي بالحياة المعاصرة، أو في معرض فني يجمع بين الفن المعماري التقليدي والإبداعات المعاصرة.

الزائر يمكن أن ينتقل بسهولة من الأزقة الضيقة ذات الطابع التقليدي إلى المقاهي العصرية والمكتبات والمعارض، حيث تتلاقى الأصالة مع الحداثة في فسيفساء ثقافية متجددة.

شهادات معاصرة

دلال عويّد، باحثة سورية: «دمشق مدينة متعددة الطبقات، كل حي فيها يروي قصة، وكل سوق أو مسجد يخلّد ذكرى تاريخية، لكنها أيضًا مدينة حية تتكيف مع العصر الحديث.»

ميشيل لوغان، كاتب فرنسي: «المدينة تجمع بين عبق الماضي وحداثة الحاضر بطريقة لا يمكن أن تراها إلا في دمشق، حيث التاريخ ليس مجرد ذكرى، بل حاضر دائم.»

كما تشير الدراسات الحديثة إلى أن دمشق، رغم الصعوبات، تمكنت من الحفاظ على تراثها العمراني والثقافي، بما في ذلك الأسواق والمقاهي والمساجد والمعالم التاريخية.

كما تشير دراسات حديثة إلى أن دمشق حافظت على طابعها الثقافي الفريد رغم التحولات السياسية والاجتماعية. الباحثة السورية دلال عويّد تقول: «دمشق مدينة متعددة الطبقات، كل حي فيها يروي قصة، وكل سوق أو مسجد يخلّد ذكرى تاريخية، لكنها أيضًا مدينة حية تتكيف مع العصر الحديث».

أما الكاتب الفرنسي المعاصر ميشيل لوغان، فيشير إلى تجربة زيارته لدمشق في القرن الحادي والعشرين: «المدينة تجمع بين عبق الماضي وحداثة الحاضر بطريقة لا يمكن أن تراها إلا في دمشق، حيث التاريخ ليس مجرد ذكرى، بل هو حاضر دائم».

خاتمة

دمشق ليست مجرد مدينة على الخريطة، بل هي تجربة حضارية متجددة يراها كل رحّالة بعين مختلفة. من وصف ابن جبير للمساجد والأسواق، إلى تقدير الرحّالة الأوروبي لجمالها ونظامها الاجتماعي، وصولًا إلى شهادات معاصرة تؤكد استمرار روحها الثقافية، تظل دمشق منارة تاريخية وثقافية تستحق الدراسة والإعجاب.

إنها فسيفساء من الماضي والحاضر، من الحياة اليومية والتقاليد العريقة، ومن الإبداع الثقافي والفني المستمر، شاهدة على حضارات متعاقبة وروح اجتماعية متجددة لا تعرف الانطفاء.

دمشق والكرد: خيوط حضارة منسية تعود لتنسج النسيج الدمشقي

دمشق، أقدم عاصمة مأهولة بالسكان بلا انقطاع، تحمل بين جدرانها وأزقتها القديمة حكايات شعوب متعددة وحضارات متعاقبة. المدينة التي تشتهر ببواباتها السبعة وأسماء شوارعها التي تحمل عبق الشمس والكواكب، لا تكتفي بأن تكون عاصمة سياسية واقتصادية، بل هي متحف حي لتاريخ الثقافات التي تعايشت على أرضها. وبين كل هذا، يبرز حضور الكرد كخيط ممتد في نسيج العاصمة، يمتد من قلب الأحياء القديمة داخل السور إلى الضواحي الجديدة، تاركًا بصماته في كل زاوية من زوايا الحياة الثقافية والاجتماعية.

أزقة دمشق: حكاية تتجاوز العصور

من أي بوابة دخلت دمشق، ستجد التاريخ يهمس في أركان المدينة. في الجورة، القشلة، القيمرية، تسمع صدى العصور الأيوبية، وأسماء مثل أبي الفوارس ابن موسك القيمري، ووالد زوجة صلاح الدين الأيوبي، الأمير ناصر الدين القيمري، تذكّرك بتاريخ حضاري عريق. وإذا خرجت نحو أحياء دمشق الجديدة، يقابلك حي ركن الدين المعروف بـ«حي الأكراد»، بالإضافة إلى الصالحية وساروجة والمهاجرين والمزة وكفرسوسة. في هذه الأزقة، تختلط اللهجات، وتتلاقى الثقافات، وتظهر في الأحاديث اليومية بالشارع أو في مقاهي المدينة، حيث يدندن أحدهم أغنية على نغمات الطنبورة، بينما يتحدث آخر باللغة الكردية، لتصبح دمشق لوحة موسيقية متعددة الألوان.

الأكراد في دمشق: تاريخ طويل وجذور ممتدة

يشكل الأكراد ثاني أكبر جماعة عرقية في سورية، ولهم تاريخ طويل في العاصمة. يُعد حي ركن الدين نموذجًا حيًا للحضور الكردي، حيث تأسس في العهد الأيوبي عام ١١٧٤ على يد الأمير الكردي ركن الدين منكورس، أحد قادة جيش صلاح الدين الأيوبي، الذي بنى المدرسة الركنية والمسجد الركني، ودُفن فيه لاحقًا. الأكراد سكنوا أيضاً أحياء القيمرية، الصالحية، الشيخ خالد، صلاح الدين، ساروجة، كفرسوسة، والمزة.

وفي ستينيات القرن الماضي، شهدت دمشق موجة كبيرة من هجرة الأكراد من الجزيرة السورية إلى العاصمة بعد الإحصاء الحكومي الذي جَرّدهم من الجنسية وأخذ أراضيهم الزراعية، إلا أن جذورهم في سورية تعود إلى قرون مضت، حيث أسسوا أحياء كاملة في المدن الكبرى.

شهادة حيّة: يقول عبد الله عيسى، من حي زورآفا:

«نشأت أنا وأصدقائي وسط قصص الأجداد عن هجرتهم وكيفية تأسيسهم للمنازل والأحياء، وهذا ما يجعلنا نحس أننا جزء من تاريخ دمشق. كل حجر هنا يحكي عن صمود شعب ساهم في بناء المدينة.»

العائلات الكردية: نسيج هوية دمشق

لعبت العائلات الكردية دورًا محوريًا في الحياة الدمشقية، من الأدب والثقافة إلى السياسة والدين. أبرز هذه العائلات:

آل رشي: من أبرز الفنانين، مثل عبد الرحمن آل رشي.

آل كفتارو: أحمد كفتارو، مفتي عام سورية.

آل الصاحب النقشبندي: نشروا الطريقة النقشبندية في دمشق، ومنها الشيخ خالد النقشبندي.

آل العابد: نساء رائدات مثل نازك العابد، أسست مصنع سجاد يدوي ومجلة «نور الفيحاء».

آل بكداش: سياسيون بارزون، مثل خالد بكداش، زعيم الحزب الشيوعي، ورشدي بكداش، محافظ دمشق.

آل الزعيم: من أبرزهم حسني الزعيم، رئيس سورية الأسبق.

شهادة: تقول الصحفية والفنانة الكردية ريم كرد علي:

«دمشق منحتنا الإلهام دائمًا، هنا تعلمنا الفن والسياسة والثقافة. كل أسرة كردية لها بصمة واضحة في المدينة، حتى في أبسط تفاصيل الحياة اليومية.»

الإرث الصناعي والفني: بين البروكار والموسيقى

الحرفيون الكرد ساهموا في بناء الصناعات التقليدية الدمشقية. في حي النوارة، برز الحرفي إبراهيم شكاكي في صناعة «البروكار»، أرقى الأقمشة الدمشقية المصنوعة من الذهب والفضة والحرير الطبيعي. ويُرجح أن الاسم مستمد من الكردية: «بر» تصغير لإبراهيم، و«كار» أي عمل.

في الموسيقى، يواصل فنانون مثل نزار كرد علي ونجوانة شقيقته اداء التراث الكردي بالدمشقية، ممزوجًا بالألحان المحلية، ليصبح جزءًا لا يتجزأ من الحراك الفني للمدينة.

شهادة فنية: يقول حسن ظاظا، من حي ركن الدين:

«الموسيقى الكردية في دمشق ليست مجرد أغاني، إنها ذاكرة المدينة، كل نغمة تروي قصة، وكل مقطوعة تحمل عبق التاريخ.»

الأدوار السياسية والاجتماعية

الأكراد لعبوا أدوارًا بارزة في السياسة السورية، فقد برز منهم رؤساء مثل حسني الزعيم، أديب الشيشكلي، شكري القوتلي، وفوزي سلو، ووزراء دفاع مثل أحمد نظام الدين، ويوسف العظمة الذي استشهد في معركة ميسلون ضد الاحتلال الفرنسي.

كما أن الأكراد ساهموا في الحياة الثقافية والتعليمية، من بينهم الأديب والمؤرخ محمد كرد علي، رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، الذي أسس مجلة «المقتبس» في مصر، وعاد لتولي وزارة المعارف.

الحراك الثقافي المعاصر

اليوم، تشهد دمشق عودة الحراك الثقافي الكردي، مع افتتاح مراكز لتعليم اللغة الكردية، وجمعيات تهتم بالتراث والفنون، مثل جمعية عثمان صبري في حي وادي المشاريع، وجمعية صلاح الدين الأيوبي للثقافة واللغات في ركن الدين.

شهادة ناشط ثقافي: تقول ليلى محمد من جمعية عثمان صبري:

«الجيل الجديد من الشباب الكردي يسعى لإعادة صياغة هويته، من خلال تعلم اللغة، والتاريخ، والفنون. نحن نعيد النسيج الثقافي الذي كان جزءًا من دمشق لقرون.»

مدينة تتسع للجميع

دمشق، بأزقتها القديمة، ومقاهيها، وأحيائها متعددة الثقافات، تبدو اليوم أكثر استعدادًا لتقبل ذاتها الحقيقية، والتصالح مع تعدد سكانها. عودة الأكراد لتصدر المشهد الثقافي ليست حدثًا طارئًا، بل استعادة للنسيج التاريخي الممتد، كما يقول عبد الله عيسى:

«هذه المدينة لنا جميعًا. كل جيل يضيف خيطًا جديدًا في نسيجها المتنوع.»

إحياء الفنون الشعبية السورية: جسر بين التراث والحداثة

تُعتبر الفنون الشعبية أحد أهم مكونات الهوية الثقافية السورية، حيث تعكس التنوع والتاريخ الغني للبلاد. في خضم التغيرات الاجتماعية والسياسية، شهدت الفنون الشعبية تجديدًا لافتًا، مما أتاح لها فرصة البقاء والازدهار. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذا التجديد وتأثيره على المجتمع السوري، مستعرضًا أبرز الفنون الشعبية، التحديات التي تواجهها، ومبادرات الإحياء الحديثة.

تاريخ الفنون الشعبية السورية

تعود جذور الفنون الشعبية إلى آلاف السنين، حيث كانت تُمارس في المناسبات الاجتماعية والدينية. تشمل هذه الفنون:

الرقصات الشعبية: مثل الدبكة والعتابا، التي تُعبر عن الفرح والحزن وتُستخدم في حفلات الزفاف والمناسبات.

الموسيقى: تتضمن الأغاني الشعبية التي تحمل قصصًا تاريخية وثقافية، ويُستخدم فيها أدوات تقليدية مثل العود والناي.

الحرف اليدوية: تشمل فنون النسيج والتطريز، والتي تُظهر براعة الحرفيين في التعبير عن الهوية الثقافية.

التجديد في الفنون الشعبية

في السنوات الأخيرة، بدأ عدد من الفنانين الشباب في استكشاف الفنون الشعبية من خلال دمجها مع أساليب حديثة. يُعتبر هذا التجديد خطوة حيوية للحفاظ على التراث الثقافي، ويشمل:

إعادة تصور الرقصات الشعبية:

يتم تقديم الرقصات التقليدية بأسلوب عصري، مما يجذب جيلًا جديدًا من الجمهور.

يتم تنظيم ورش عمل لتعريف الشباب بفنون الدبكة وأشكال الرقص الأخرى.

التحاون الموسيقي:

تشهد الساحة الفنية تعاونًا بين الموسيقيين التقليديين والفنانين العصريين، مما يسفر عن أغانٍ جديدة تمزج بين الأصالة والحداثة.

يُعد مهرجانات موسيقية تُبرز هذه الأعمال الحديثة وتحارب الانفصال بين الأجيال.

تعزيز الحرف اليدوية:

يتم استخدام تقنيات حديثة في إنتاج الحرف التقليدية، مما يجعلها أكثر جاذبية للسوق.

تُنظم معارض تسلط الضوء على الحرفيين وتعمل على تسويق منتجاتهم.

التحديات التي تواجه الفنون الشعبية

على الرغم من التجديد، تواجه الفنون الشعبية عدة تحديات، منها:

الافتقار إلى الدعم المالي: العديد من الفنانين يواجهون صعوبات في تأمين التمويل لمشاريعهم، مما يعيق تطوير الفنون.

تغير العادات والتقاليد: مع تغير أنماط الحياة، قد يتجاهل الشباب التراث الثقافي، مما يُهدد استمرارية الفنون الشعبية.

الاحتكار الثقافي: قد تؤدي العولمة إلى تهميش الفنون الشعبية لصالح الفنون العالمية، مما يتطلب جهودًا أكبر للحفاظ على الهوية الثقافية.

مبادرات الإحياء الحديثة

تشهد المدن السورية تنظيم فعاليات ثقافية متنوعة تهدف إلى إحياء الفنون الشعبية، مثل:

المهرجانات الثقافية: تُعقد في مختلف المدن، حيث تعرض الفرق الفنية أعمالها، وتتيح للجمهور فرصة التفاعل مع التراث.

ورش العمل: تُنظم لتعليم الشباب الفنون التقليدية، مما يساهم في نقل المعرفة والخبرة إلى الأجيال الجديدة.

المشاريع المجتمعية: تهدف لدعم الحرفيين المحليين وتعزيز التسويق لمنتجاتهم من خلال الإنترنت والأسواق المحلية.

الأثر الاجتماعي والثقافي

يُعتبر إحياء الفنون الشعبية وسيلة لتعزيز الهوية الوطنية، حيث يتمكن المجتمع من التعبير عن نفسه من خلال الفنون. يُعزز هذا التجديد الروابط بين الأجيال، ويُعطي الأمل في إعادة بناء الهوية الثقافية في ظل التحديات الراهنة. الفنون ليست مجرد تعبير عن الهوية، بل هي أيضًا وسيلة للشفاء والتواصل في أوقات الأزمات.

إن إحياء الفنون الشعبية في سوريا يمثل جسرًا بين التراث والحداثة. من خلال دعم المبادرات الفنية وتجديد الفنون التقليدية، يمكن للمجتمع السوري أن يعزز ثقافته وهويته، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وإبداعًا. تُظهر الفنون كيف يمكن للثقافة أن تكون مصدر قوة، ووسيلة للتعبير عن التحديات والأمل في المستقبل.

قراءة في عملية اختطاف مادورو.. وتداعياتها على دول الجوار والقانون الدولي

لطفي توفيق

أعادت عملية اختطاف الرئيس الفنزويلي ومحاكمته في الولايات المتحدة ترتيب موازين القوة الدولية، وأثارت جدلاً واسعاً حول دور القانون الدولي في السيادة وإدارة النزاعات.

وساهمت في تصعيد التوتر بين القوى الكبرى، وشكّلت مجموعة من الرسائل حول السيادة والهيمنة، وخاصة في دول أميركا اللاتينية، حيث ذكر ترامب أن الولايات المتحدة «ستضل مسؤولة عن إدارة فنزويلا واستخراج النفط من احتياطياتها الضخمة لعدة سنوات»، ولم يحدد في مقابلته مع صحيفة نيويورك تايمز، مدة سيطرة أميركا على المشهد السياسي في فنزويلا.

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال، أن إدارة ترامب تعمل على وضع خطة لفرض السيطرة على النفط الفنزويلي لسنوات قادمة، وتتضمن الخطة فرض سيطرة على شركة النفط الحكومية الفنزويلية، والاستحواذ على حصة كبيرة من إنتاجها وبيعها.

ومن المعروف أن اهتمام ترامب بالنفط الفنزويلي ليس جديداً، حيث قال عام ٢٠٢٣، «عندما غادرت، كانت فنزويلا على وشك الانهيار، كنا سنستولي عليها، وسنحصل على كل هذا النفط».

ولكن سياسة الرئيس الأميركي الجديدة تشير إلى أن الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على معظم احتياطيات النفط في نصف الكرة الغربي أيضاً، مما دفعه إلى إضافة «ملحق ترامب على مبدأ مونرو الشهير».

من مونرو إلى دونرو

جاء إلغاء القبض على رئيس فنزويلا متوافقاً مع الاستراتيجية الأمنية التي أطلقتها إدارة ترامب الشهر الماضي، وأعطت الأولوية للمجال الحيوي للولايات المتحدة في المنطقة ضمن ما أطلقت عليه «ملحق ترامب على مبدأ مونرو»، في إشارة إلى العقيدة التي أطلقها الرئيس جيمس مونرو عام ١٨٢٣، وأعلن خلالها نصف الكرة الغربي مجالاً خالصاً للنفوذ الأميركي.

وقال ترامب «إن عقيدة مونرو مهمة جداً، لكننا تجاوزناها إلى حد بعيد»، وأضاف «في إطار استراتيجيتنا الجديدة لن تمس بعد الآن السيطرة الأميركية في النصف الغربي من الكرة الأرضية»، مما يشير إلى أن تأكيدات ترامب على رغبته في سحب الولايات المتحدة من الصراعات العالمية لا يعني التخلي عن الدور المهيمن الذي تلعبه واشنطن على الساحة الدولية، بل يعني اعتماد نهج أكثر خشونة في التعامل مع خصومها، عن طريق الصراعات الخاطفة، حيث لا يريد ترامب تدخلات طويلة ومكلفة كما حدث في فيتنام وأفغانستان والعراق، ولكنه يريد تدخلات عسكرية سريعة وصادمة كما حدث في إيران ونيجيريا وأخيراً في فنزويلا، حيث تحقق هذه التدخلات التأثير المطلوب على خصوم واشنطن بلا تكاليف عسكرية طويلة المدى، بغض النظر عن كونها تخرق المواثيق والمبادئ الدولية بشكل واضح.

القوة فوق الشرعية

أثارت عملية خطف مادورو جدلاً واسعاً حول أثرها على القانون الدولي، ومواقف الدول التي تتمسك به، وترفض التدخلات العسكرية غير القانونية.

ووجهت رسالة إلى العالم تفيد بأن الولايات المتحدة قد تتصرف بشكل مباشر إذا شعرت بأن مصالحها أو سيادتها مهددة، مما يمثل تراجعاً في دور القانون الدولي، وترسيخاً لفكرة «القوة فوق الشرعية»، ويعمّق الانقسامات بين محور مؤيد وآخر معارض للسياسات الأميركية في العالم، ويزيد من التوترات الداخلية في دولٍ تتزايد فيها الاحتجاجات وردود فعل السلطات عليها.

وعلى الأرجح، لن يعود العالم كما كان عليه قبل عملية كراكاس، حيث تعرضت الثقة بين القوى الكبرى في المجتمع الدولي لضربة كبيرة، واهتزت الثقة بينها وبين الدول الأخرى، وتصاعدت المخاوف من التدخلات المسلحة المباشرة وقدرة الدول على الحفاظ على سيادتها.

فمن غير المعروف كيف سيتطور الوضع السياسي في فنزويلا بعد إزالة مادورو من السلطة، لكن استقرارها غير مضمون في المدى المنظور على الأقل، مما يجعل دول المنطقة أكثر قلقاً تجاه التدخلات الأجنبية، ويساهم في تغيير النظام الدولي الخاص بسيادة الدول، ووضع العالم على حافة توترات غير مسبوقة لن تختفي في السنوات القادمة.

انتهاك للقانون الدولي

من منظور القانون الدولي، أثارت عملية اختطاف مادورو إشكاليات جوهرية، حيث يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ سيادة الدول، كما تنص الأعراف الدولية على أن الاعتداء العسكري على دولة ذات سيادة، واعتقال رئيسها يشكل خرقاً واضحاً لهذا المبدأ، ما لم يصدر تفويض صريح من مجلس الأمن الدولي، أو مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، حيث يتمتع رؤساء الدول بحصانة سيادية تمنع ملاحقتهم قضائياً أثناء وجودهم في المنصب.

وأكد المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية الاحترام الكامل للقانون الدولي من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وأعرب عن قلق الأمين العام من أن «قواعد القانون الدولي لم تحترم».

وأعربت الخارجية الصينية عن صدمة بكين من «الاستخدام السافر للقوة من قبل الولايات المتحدة»، ووصفت أفعال واشنطن بأنها «تنتهك القانون الدولي وسيادة فنزويلا، وتهدد السلام والأمن في منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي».

وفي السياق ذاته، دعت الخارجية الروسية الولايات المتحدة إلى «مراجعة موقفها والإفراج عن الرئيس المنتخب شرعياً لدولة ذات سيادة وزوجته»، وشددت على ضرورة فتح حوار بين كراكاس وواشنطن.

دول تحت التهديد

أراد ترامب عبر تصوير وبث عملية القبض على مادورو، أن يثبت لكل زعماء أميركا اللاتينية أن واشنطن تستطيع أن تفعل ما تريد، وأن القوة تستطيع أن تحسم كل شيء، وأن ينصّب بلاده كحكم وشرطي يستطيع اعتقال رئيس دولة، والدخول حيثما شاء دون اكتراث بالقانون الدولي.

وبعد ساعات فقط من اعتقال مادورو، وجّه ترامب تهديدات إلى دول في المحيط الأميركي.

ومنها:

غرينلاند

تحتل غرينلاند موقعاً استراتيجياً هاماً في شمال المحيط الأطلسي، ما يتيح لمن يسيطر عليها الوصول إلى الدائرة القطبية الشمالية ذات الأهمية المتزايدة مع ذوبان الجليد خلال السنوات القادمة، حيث يتوقع فتح طرق ملاحية جديدة.

وتقع في مكان استراتيجي بين أوروبا وأميركا الشمالية، وهو ما يمثل أهمية لمنظومة الدفاع الصاروخي الباليستية الأميركية، كما تجذب ثرواتها من المعادن الأرضية النادرة، الأساسية في صناعة الهواتف الذكية والسيارات الكهربائية والمعدات العسكرية، واشنطن في ظل سعيها لتقليل اعتمادها على الصادرات الصينية.

ومع أن الولايات المتحدة تمتلك قاعدة عسكرية كبيرة فيها، ولكن ترامب يريد الجزيرة بأكملها، حيث قال «نحن بحاجة إلى غرينلاند من منظور الأمن القومي». ومنذ بداية ولايته الثانية، أعاد اهتمامه بالجزيرة، ورفض استبعاد استخدام القوة للسيطرة عليها.

كولومبيا

تملك كولومبيا احتياطيات نفطية كبيرة، وهي منتج رئيسي للذهب والفضة والزمرد والبلاتين والفحم، مما جعلها هدفاً مهماً للولايات المتحدة.

وبعد ساعات من العملية العسكرية في فنزويلا، قال ترامب إن كولومبيا «يديرها رجل مريض يحب صنع الكوكايين وبيعه للولايات المتحدة».

وأضاف «لن يستمر في فعل ذلك طويلاً»، وأجاب عندما سُئل عمّا إذا كانت الولايات المتحدة ستنفذ عملية تستهدف كولومبيا «يبدو هذا جيداً بالنسبة لي».

ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة باستهداف السفن في البحر الكاريبي وشرق المحيط الهادئ في شهر أيلول الماضي بحجة أنها تحمل مخدرات، دخل ترامب في نزاع متصاعد مع الرئيس اليساري للبلاد، وفرضت الولايات المتحدة عقوبات عليه في شهر تشرين الأول، بحجة أنه «يسمح لعصابات المخدرات بالازدهار».

المكسيك

عندما دخل ترامب إلى البيت الأبيض عام ٢٠١٦ سارع بالدعوة إلى بناء جدار على طول الحدود الجنوبية مع المكسيك.

وفي أول يوم له بعد عودته إلى منصبه في العام الماضي، وقّع أمراً تنفيذياً بتغيير اسم خليج المكسيك إلى «خليج أميركا».

واتهم السلطات المكسيكية مراراً بأنها لا تبذل جهداً كافياً لوقف تدفق المخدرات، أو المهاجرين غير الشرعيين، إلى الولايات المتحدة.

وقال إن المخدرات تتدفق عبر المكسيك و«علينا أن نفعل شيئاً»، مضيفاً أن عصابات المخدرات هناك «قوية للغاية»، مما اعتبره مراقبون نية مبيتة للتدخل العسكري في المكسيك، وربما تكرار عملية كاراكاس في مكسيكو سيتي، للسيطرة على المكسيك واختطاف أو عزل رئيسها.

البرازيل

تمتلك البرازيل واحدا من أكبر احتياطيات المعادن الأرضية النادرة عالمياً، وقد اتخذ الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا مؤخراً خطوات لتنظيم هذا القطاع مع التأكيد على السيادة الوطنية.

ولكن النائب البرازيلي غلاوبر براغا حذّر من لجوء الولايات المتحدة إلى القوة للسيطرة على احتياطيات بلاده من العناصر الأرضية النادرة بعد الهجوم الأمريكي على فنزويلا.

وقال لوكالة نوفوستي الروسية إن «ما حدث لفنزويلا قد يتكرر مع البرازيل إذا رفضت تسليم مواردها طواعية»، ودعا إلى تعبئة دولية واسعة لمواجهة ما وصفه بـ«الإرهاب الدولي» الذي يقوده الرئيس الأمريكي.

وانتقد ما اعتبره «تهديدات أمريكية متصاعدة ضد دول أمريكا اللاتينية»، وقال «يجب أن تصبح الحكومة البرازيلية منسقاً دولياً مؤثراً لإدانة ما يحدث في أمريكا اللاتينية».

كوبا

تقع كوبا جنوب فلوريدا، وتخضع لعقوبات أميركية منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي، وكانت تربطها علاقات وثيقة بفنزويلا بقيادة نيكولاس مادورو.

وقد ألمح ترامب إلى أن التدخل العسكري الأميركي فيها غير ضروري، لأن «كوبا على وشك السقوط»، وقال «لا أعتقد أننا بحاجة إلى أي إجراء، حيث يبدو أن الأمور تتدهور هناك».

وأضاف: «لا أعرف ما إذا كانوا سيصمدون، لكن كوبا الآن بلا دخل، كان دخلهم كله يأتي من النفط الفنزويلي».

ولكن بعض المراقبين يعتبرون أن تصريحات ترامب لا تنفي احتمال غزو كوبا، خاصة أن وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو دعا منذ فترة طويلة إلى تغيير النظام فيها، وقال «عندما يتحدث الرئيس، يجب أن تأخذوا كلامه على محمل الجد».

فلتان أمني يهدد حياة الأهالي.. تدمر والسخنة خوف وعدم استقرار

حمص/ بسام الحمد

تشهد مدينتا تدمر والسخنة في الآونة الأخيرة حالة من الفلتان الأمني التي أثرت بشكل مباشر على حياة السكان اليومية، وأثارت مخاوف واسعة بين الأهالي الذين اعتادوا على هدوء نسبي في السنوات السابقة، هذا الوضع انعكس على الحركة التجارية، والحياة الاجتماعية، وحتى على القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأصبح مصدر قلق مستمر للسلطات المحلية والمواطنين على حد سواء.

أم خالد، من سكان حي الزيتون في تدمر، تروي تجربة مريرة حدثت قبل أيام قليلة: ”كنا في المنزل عندما سمعنا صوت إطلاق نار قريب، خرجنا لنرى ما يحدث، ورأينا مجموعة من الشباب يتشاجرون مستخدمين الأسلحة الخفيفة، لم يكن هناك تدخل فوري من أي جهة، وشعرت بالخوف على أولادي“، تضيف أن هذا النوع من الأحداث أصبح شبه يومي، وأن الأهالي صاروا يتجنبون التجوال ليلاً، ويقللون من نشاطهم خارج المنازل، خشية التعرض لأي حادث.

في السوق القديم لتدمر، يروي أبو سامر، تاجر تحف أثرية، كيف أثر الفلتان الأمني على عمله: ”قبل أيام حاول بعض المراهقين الدخول في شجار داخل السوق، وكنا قريبين من أن تتعرض بعض التحف للضرر، اضطررت لإغلاق محلي لساعات خوفاً من أي تصعيد“، يشير إلى أن الزبائن صاروا أقل زيارة للسوق، وأن النشاط التجاري تراجع بشكل ملحوظ بسبب شعور الناس بعدم الأمان.

أما في السخنة، فقد شهدت المنطقة الغربية من المدينة حوادث مماثلة على الطرقات. أبو نزار، سائق سيارة أجرة، يقول إن الطريق بين الضواحي صار محفوفاً بالمخاطر بسبب الاشتباكات الطائفية والمشاجرات بين مجموعات مختلفة. يروي حادثة كادت أن تتحول إلى مأساة عندما اعترضه شابان يحملان أسلحة بيضاء في منتصف الطريق، وتمكن من الفرار بسلام، لكنه يقول إن مثل هذه المواقف أصبحت جزءاً من الواقع اليومي للسائقين.

الطلاب أيضاً لم يسلموا من تأثير الفلتان الأمني. رنا، طالبة جامعية من تدمر، تقول إن البعض أصبح يخاف الذهاب إلى الجامعة مساءً بعد تعرض زميل لها لمضايقات على الطريق من قبل شباب مسلحين، تضيف أن الأمر أثر على حضور الطلاب، وزاد من شعور القلق والاضطراب النفسي بينهم، خصوصاً في المناطق التي تشهد توترات بشكل متكرر.

الأهالي في القرى المحيطة بتدمر والسخنة يشيرون إلى أن الفلتان الأمني ليس فقط نتيجة لشجارات عابرة، بل يرتبط أحياناً بتوزع السلطة والفوضى في بعض الأحياء. أم حسن، من إحدى القرى الواقعة بين المدينتين، تقول: ”نشهد حوادث سرقة ونهب صغيرة بشكل شبه يومي، ولا يوجد من يراقب أو يمنع هذا السلوك، الشباب أصبحوا يتصرفون بحرية دون خوف، ونحن نعيش في قلق دائم“.

من جهة أخرى، الشرطة المحلية وقوات الأمن تحاول التعامل مع الموقف، لكنهم يواجهون صعوبة في السيطرة على كل المناطق بسبب اتساع المساحة وعدد الحوادث المتنوعة، ضابط شرطة من السخنة، طلب عدم ذكر اسمه، يقول إن ”الوضع يتطلب تحركاً أمنياً سريعاً، لكن الموارد محدودة، والضغط كبير. هناك حالات تتطلب تدخلاً عاجلاً وأخرى يصعب الوصول إليها في الوقت المناسب“.

التأثير الاقتصادي للفلتان الأمني واضح أيضاً التجار وسائقي الشاحنات يقولون إن الخوف من الاعتداءات أو السرقة أثر على حركة البضائع بين المدينتين. أبو ياسر، سائق شاحنة نقل منتجات زراعية، يروي أنه اضطر لتغيير مساره أكثر من مرة لتفادي مناطق شهدت اعتداءات حديثة، ما زاد من تكاليف النقل وتأخير وصول البضائع.

ومع استمرار هذه الأحداث، يعيش سكان تدمر والسخنة حالة من التوتر الدائم، بين الخوف على حياتهم وممتلكاتهم، ورغبتهم في الحفاظ على حياتهم الطبيعية قدر الإمكان. كثير من الأهالي يطالبون بوجود رقابة أمنية فعالة، وزيادة الدوريات، وتعاون مجتمعي للحد من الانفلات، بينما يدرك البعض أن الحل لن يكون سهلاً في ظل التحديات المتشابكة بين التوترات الاجتماعية، والموارد المحدودة، وغياب الحلول طويلة الأمد.

وسط هذا الواقع، يبدو أن الفلتان الأمني أصبح جزءًا من حياة المدينة اليومية، يفرض على السكان إعادة ترتيب حياتهم، وتجنب الأماكن الخطرة، واتخاذ إجراءات احترازية مستمرة. وما يظل مؤكداً أن أي تحسن في الوضع الأمني سيؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع، ونشاطه الاقتصادي، وصحة سكانه النفسية، مؤكداً أن الأمن هو الشرط الأساسي لأي حياة طبيعية ومستقرة في تدمر والسخنة.

غياب النقابات في درعا: عمال بلا صوت ومستقبل بلا حماية

درعا/ رجاء مختار

حيث تصطف المصانع الصغيرة والمتاجر في أزقة درعا الضيقة، يشعر كثير من العمال بأنهم بلا سند، بلا حماية، وبلا صوت يمكنه الدفاع عن حقوقهم. على الرغم من مرور سنوات على إعادة الاستقرار النسبي إلى المنطقة، يبقى غياب النقابات العمالية عن المشهد الاقتصادي والاجتماعي واضحاً، مما يترك العاملين في مواجهة ظروف صعبة ومستقبل غير مضمون.

خالد، شاب في الخامسة والعشرين من عمره، يعمل في مصنع للمنتجات البلاستيكية منذ خمس سنوات، يروي عن تجربته: «راتبي ضعيف، وأحياناً لا تُدفع المستحقات في مواعيدها، لكن لا أحد يستمع إلينا. لو كان هناك نقابة، ربما كنا نعرف حقوقنا ونطالب بها بشكل رسمي».

خالد ليس وحده، فالمئات من العمال في درعا يشعرون بنفس الإحباط، حيث يواجهون ساعات عمل طويلة دون أي حماية قانونية أو اجتماعية، ويجدون أنفسهم مضطرين لقبول أي عمل مقابل أجر زهيد لتأمين قوت يومهم.

غياب النقابات أثر بشكل مباشر على النساء العاملات أيضاً. سارة، موظفة في مصنع للملابس بمدينة درعا، تقول: «نحن معرضات للفصل دون أي سبب، ولا توجد جهة نتحدث إليها. بعض الزميلات تعرضن للتحرش ولم تستطع أي واحدة منهن تقديم شكوى. لو كانت هناك نقابة، ربما كان الوضع مختلفاً».

القصص المشابهة تتكرر في كل مكان، من ورش النجارة إلى محلات المخابز، حيث يشعر العمال بأن صوتهم لا يصل إلى أي جهة رسمية قادرة على حماية حقوقهم.

حتى في القنيطرة، حيث تراجعت حدة النزاعات، يظل الوضع نفسه. حسن، سائق سيارة أجرة، يوضح: «الضرائب على سياراتنا مرتفعة، وبعض الجهات تفرض رسومًا إضافية بشكل مفاجئ. لا توجد نقابة تحمينا، لذلك كل منا يحاول أن يدبر أمره بنفسه.» ويضيف أن العمل في قطاع أثناء العمل، يروي: «لم أستطع الذهاب إلى الطبيب على الفور، لأنني لا أملك المال، ولا يوجد من يغطي مصاريف العلاج. لو كان هناك اتحاد أو نقابة، ربما كنا نتلقى مساعدة ولو بسيطة.»

من جهة أخرى، غياب النقابات يفتح المجال لاستغلال العمال من قبل أصحاب الأعمال، الذين يعرفون أن العمال لا يستطيعون المطالبة بحقوقهم. أمينة، موظفة في مكتب إداري، تقول: «نحن نعمل ساعات إضافية كثيرة، لكن لا توجد أي مستحقات إضافية، ولا أحد يستطيع التحدث غير منظم يعني أن أي مشكلة قانونية أو مالية تقع على عاتق العامل وحده، دون أي دعم أو استشارة متخصصة.

غياب النقابات لا يؤثر فقط على حقوق العمال اليومية، بل يمتد تأثيره إلى القضايا الصحية والاجتماعية. المرض أو الإصابة في مكان العمل قد يعني توقف الدخل بالكامل، لأنه لا يوجد تأمين أو تعويض، ولا وجود لجمعيات أو نقابات تقدم الدعم. محمد، عامل بناء تعرض لكسر في ساقه باسمنا. كل شيء يعتمد على ما يقرره صاحب العمل». وتضيف أن هذه الممارسات أصبحت شبه طبيعية، لأن العمال اعتادوا على عدم وجود حماية رسمية أو جماعية.

المحاولات الفردية لتشكيل نقابات صغيرة أو جمعيات حماية حقوقية غالباً ما تواجه عراقيل كبيرة، سواء من الناحية الإدارية أو الاجتماعية. أحمد، شاب حاول تأسيس جمعية عمالية صغيرة في درعا، يقول: «واجهنا رفضاً شبه كامل من السلطات المحلية، وقالوا لنا إن الأمور تسير بشكل طبيعي ولا حاجة لأي نقابات. حاولنا تنظيم لقاءات لتثقيف العمال بحقوقهم، لكن معظمهم خائف من أي رد فعل من أصحاب العمل.»

وبالرغم من كل هذا، لا يزال هناك أمل لدى بعض العمال في أن تتغير الأمور. المجتمع المدني في درعا والقنيطرة بدأ يشهد بروز مبادرات صغيرة لتوعية العاملين بحقوقهم ومساعدتهم على تنظيم أنفسهم، حتى لو لم تكن هذه المبادرات نقابية رسمية. هذه المبادرات توفر ورش عمل قانونية، جلسات توعية حول حقوق العمال، وحتى محاولة الضغط على الجهات الرسمية لفتح مسارات قانونية للدفاع عنهم.

لكن التحديات كبيرة، والواقع يقول إن بدون نقابات قوية وممثلة، سيبقى العمال في درعا والقنيطرة على هامش الحقوق، معرضين للاستغلال، ومحرومين من صوت جماعي يمكنه المطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية. وتجارب خالد وسارة وحسن ومحمد وأمينة تؤكد أن غياب النقابات ليس مجرد مسألة تنظيمية، بل قضية حياتية تؤثر على الأمن المادي والصحي والاجتماعي لمئات الآلاف في الجنوب السوري.

يظل السؤال الكبير: متى سيجد العمال في درعا والقنيطرة صوتاً قوياً يمثلهم، وينقل معاناتهم ويضغط من أجل حقوقهم؟ مع استمرار غياب النقابات، ستبقى هذه المعاناة اليومية حاضرة، وستظل قصص العمال شاهدة على واقع صعب يحتاج إلى حلول عاجلة ومستدامة.

نقص المدارس في درعا... إرث الدمار يطارد حق الأطفال في التعليم

درعا/ رجاء مختار

لم يكن صباح اليوم الدراسي في درعا يشبه ما يفترض أن يكون عليه في أي مدينة طبيعية. فبدل أصوات الجرس وصفوف الطلاب المنتظمة، تطغى على المشهد مبانٍ مهدمة، وغرف صفية بلا نوافذ، وساحات مدرسية تحولت إلى ركام. بعد سنوات طويلة من القصف والتدمير الذي طال البنية التحتية للمحافظة، تجد درعا نفسها اليوم أمام واحدة من أخطر الأزمات الصامتة: نقص حاد في المدارس يهدد مستقبل جيل كامل من الأطفال.

خلال سنوات الثورة والحرب، تعرضت غالبية المدارس في درعا للتدمير الكلي أو الجزئي نتيجة القصف المباشر الذي نفذه نظام بشار الأسد الساقط، أو نتيجة تحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية ومقار أمنية. ومع انتهاء العمليات العسكرية في كثير من المناطق، لم يعد التعليم إلى سابق عهده، بل ورث واقعاً هشاً لا يتناسب مع أعداد الطلاب ولا مع الحد الأدنى من شروط التعليم الآمن.

في أحياء درعا البلد وطريق السد والمخيم، تبدو آثار الدمار واضحة على المدارس التي كانت يوماً تعجّ بالطلاب. بعض هذه المدارس لم يعد قائماً أساساً، بينما بقي بعضها الآخر بهياكل إسمنتية متشققة وأسقف مهددة بالانهيار. هذا الواقع أجبر آلاف الطلاب على الالتحاق بعدد محدود من المدارس التي ما زالت صالحة جزئياً، ما أدى إلى اكتظاظ غير مسبوق داخل الصفوف.

يقول معلم لغة عربية في إحدى مدارس ريف درعا الشرقي إن الصف الواحد بات يضم أحياناً أكثر من ستين طالباً، في غرفة لا تتسع لأكثر من ثلاثين. يضيف: ”نضطر لتقسيم الدوام إلى فترتين أو ثلاث، ومع ذلك لا نستطيع استيعاب الجميع. كثير من الطلاب يجلسون على الأرض، وبعضهم يترك المدرسة نهائياً لأنه لا يحتمل هذا الوضع“.

قصص الأطفال تكشف عمق المأساة. ريم، طفلة في الحادية عشرة من عمرها من ريف درعا الغربي، تضطر للسير يومياً مسافة طويلة للوصول إلى مدرستها، بعد أن دُمرت المدرسة القريبة من منزلها قبل سنوات ولم تُرمم حتى اليوم. تقول ريم إن التعب والخوف يرافقانها في الطريق، لكنها لا تريد أن تترك التعليم مثل بعض صديقاتها اللواتي اضطررن للبقاء في المنزل بسبب البعد أو عدم وجود مقاعد كافية.

في قرى أخرى، لجأ الأهالي إلى حلول بديلة، فتم تحويل منازل مهجورة أو مستودعات قديمة إلى غرف صفية مؤقتة. هذه ”المدارس“ تفتقر لأبسط المقومات؛ لا تدفئة شتاءً، ولا تهوية صيفاً، ولا كتب كافية، ولا حتى سبورات صالحة للكتابة. ورغم ذلك، يصر الأهالي على إرسال أبنائهم إليها خوفاً من ضياع سنوات أخرى من عمرهم بلا تعليم.

الأزمة لا تتوقف عند نقص الأبنية فقط، بل تمتد إلى نقص الكوادر التعليمية. فالكثير من المعلمين غادروا المحافظة خلال سنوات الحرب، ومن بقي منهم يعمل بأجور زهيدة وفي ظروف صعبة. ومع ازدحام الصفوف وتعدد الفترات الدراسية، بات المعلمون يواجهون إرهاقاً شديداً ينعكس سلباً على جودة التعليم.

أبو يزن، وهو أب لخمسة أطفال من درعا البلد، يقول إن أبناءه الثلاثة الكبار يداومون في مدرسة واحدة بنظام الدوام الثلاثي، بينما بقي الصغيران في المنزل لعدم توفر مكان لهما. يضيف بحسرة: ”أطفالي يريدون أن يتعلموا، لكن لا يوجد مدرسة تستقبلهم. أخشى أن يكبروا وهم أميون، كما حدث مع كثير من أبناء جيل الحرب“.

هذا الواقع أدى إلى ارتفاع واضح في نسب التسرب المدرسي، خاصة بين الأطفال الذين اضطروا للعمل لمساعدة عائلاتهم، أو الفتيات اللواتي لم تعد أسرهن قادرة على إرسالهن لمسافات بعيدة. ويرى مختصون تربويون أن استمرار هذا الوضع سيترك آثاراً خطيرة على المجتمع، من حيث ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع الوعي والتعليم على المدى الطويل.

ورغم بعض المبادرات الفردية التي أطلقها معلمون وأهالٍ ومنظمات محلية محدودة الإمكانات، إلا أن حجم الدمار يفوق بكثير قدرة هذه الجهود على المعالجة. فدرعا تحتاج إلى إعادة بناء واسعة للبنية التعليمية، تشمل إنشاء مدارس جديدة، وترميم المدمّر منها، وتأمين التجهيزات الأساسية، إضافة إلى دعم الكوادر التعليمية مادياً ومعنوياً.

مع كل عام دراسي جديد، تتجدد معاناة الأهالي، ويعود السؤال نفسه: أين سيذهب أبناؤنا؟ وبين مبانٍ مهدمة وصفوف مكتظة وطفولة مثقلة بالخوف والحرمان، يبقى حق التعليم في درعا معلقاً بانتظار حلول حقيقية تعيد للمدرسة دورها الطبيعي، وتحمي جيلاً كاملاً من الضياع.

في محافظة كانت توصف يوماً بـ”مهد الثورة“، يقف التعليم اليوم شاهداً آخر على حجم الدمار الذي خلفه نظام بشار الأسد الساقط، ومرآة تعكس ثمناً باهظاً دفعه الأطفال، وما زالوا يدفعونه، من حقهم الأساسي في مستقبل أفضل.

غابات الساحل تدفع الثمن: هل تحوّلت «مساعدات التدفئة» إلى غطاء لإزالة الأحراج؟

اللاذقية /يوسف علي

في الوقت الذي تعلن فيه وزارة الزراعة عن توزيع الأخشاب والحطب على العائلات النازحة في مخيمات شمال اللاذقية، تتصاعد المخاوف البيئية من أن تكون هذه الخطوة غطاءً لعمليات قطع واسعة للأحراج الطبيعية في الساحل السوري، إحدى أهم الثروات البيئية في البلاد.

الخبر الرسمي، الذي نشرته وسائل إعلام حكومية، تحدث عن «تخفيف الأعباء المعيشية» و«مواجهة برد الشتاء القاسي»، إلا أن الصور المرافقة للتصريحات تُظهر آليات داخل الغابات الخضراء، وعمليات قطع واضحة لأشجار حراجية مازالت خضراء، ما يطرح تساؤلات مشروعة حول حجم الأضرار البيئية، وآليات الرقابة، وحدود ما يُسمى بـ«التقليم» أو «التحطيب المنظم»، ولكن الصور المتداولة تظهر عمليه تقليم بل عملية قلع بالكامل للأشجار الخضراء من مناطق حيوية.

جذور اشجار ضخمة أي انها ليست

غابات تُستنزف باسم الإغاثة

غابات الساحل السوري، التي تعرّضت خلال السنوات الماضية لحرائق متكررة واعتداءات ممنهجة، تبدو اليوم أمام تهديد جديد، يتم تبريره بالحاجة الإنسانية. لكن خبراء بيئيين يحذرون من أن قطع الأشجار الحرجية، حتى تحت مسميات رسمية، يؤدي إلى تدهور التربة، وزيادة خطر الانجراف والحرائق، وفقدان التنوع الحيوي.

جهات حكومية أكدت أن التوزيع يتم بإشراف مباشر من المحافظ، غير أن هذا الإشراف لا يخدم المستهدفين أي أن الكميات المقطوعة لا تتناسب فعلاً مع احتياجات المخيمات، فإن الأمر يتجاوز ذلك إلى استنزاف منظم للثروة الحرجية والغطاء النباتي في الساحل السوري، علماً بأنه هناك وقود في شوارع المحافظة والكاريات تغطي احتياجات الشتاء للنازحين وغيرة في ظل ارتفاع تكاليف التدفئة على الوقود الذي عجز المواطن عن شرائه، ويأتي هذا في ظل غياب تقارير علنية توضح حجم القطع، ومناطق العمل، وإجراءات إعادة التحريج، تبقى المخاوف قائمة من أن تدفع البيئة السورية ثمناً جديداً لأزمات لا حلول مستدامة لها.

لا خلاف على معاناة النازحين، ولا على حقهم في التدفئة، لكن تحويل الغابات إلى وقود مؤقت، دون خطط حماية أو تعويض بيئي، يضع البلاد أمام خسارة طويلة الأمد، قد لا يمكن تعويضها، غير أن معاناة من هم في الخيام تشبه إلى حد كبير من يسكن بمنزل متصدع من الزلزال والحروب التي مرّت على المنطقة برمتها وجميعهم بحاجة مساعدات حقيقية مستدامة ومدروسة.

طرق محفوفة بالمخاطر: انتشار الحوادث بين حمص ودمشق يهدد الأرواح والممتلكات

حمص/ بسام الحمد

تشهد الطرق الرئيسية بين حمص ودمشق في الآونة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الحوادث المرورية، الأمر الذي بات يثير قلق المواطنين والمسؤولين على حد سواء، الطرق التي كانت تعد شرياناً حيوياً للتجارة والتنقل اليوم تحولت إلى مسرح شبه يومي لحوادث تتراوح بين الاصطدامات البسيطة والحوادث المميتة، فيما يلقى أثرها الأكبر على السائقين والمارة على حد سواء.

أبو فواز، سائق شاحنة متوسطة، يروي تجربته على الطريق بين المدينتين: ”كنت أسير في الصباح الباكر، وفجأة اصطدمت بسيارة تجاوزت من غير احترام للخطوط البيضاء، كدت أفقد السيطرة على الشاحنة، والحمد لله لم يصب أحد بأذى، لكن الموقف ذكرني بخطورة الطريق“، يضيف أن السرعة المفرطة، وتجاوز المركبات في أماكن غير آمنة، وعدم الالتزام بالمسافة الآمنة بين السيارات، كلها أسباب رئيسية لتكرر الحوادث بشكل مستمر.

في حي محيطي بمركز محافظة حمص، تصطف سيارات الإسعاف بشكل شبه يومي لنقل مصابين من الطريق السريع إلى المستشفيات، أم ياسين، التي فقدت ابنها الشاب في حادث اصطدام مزدوج قبل أسابيع، تقول إن الحادث وقع بسبب تجاوز خطير من سيارة صغيرة على الطريق السريع. تصف كيف لم يكن هناك أي تحذير أو قدرة على تفادي الحادث: ”الطريق سريع جداً، والسرعة أصبحت هاجساً للجميع، لكن المسؤولية مشتركة بين السائقين والجهات المسؤولة عن السلامة“.

في ريف حمص الشرقي، يشهد أحد التقاطعات الشهيرة حوادث متكررة، خاصة في ساعات الذروة الصباحية والمسائية. خالد، شاب يعمل في النقل بين القرى، يوضح أن ضيق الطريق، وقلة علامات التحذير، وسوء الإضاءة ليلاً، يجعل من هذا الموقع نقطة خطر دائمة. يضيف أن بعض السائقين يستغلون الطرق الخالية في منتصف الليل للسرعة، ما يؤدي إلى تصادمات أحياناً مع مركبات أخرى أو مع الحواجز الجانبية.

أما النساء اللاتي يسافرن مع عائلاتهن، فيتحدثن عن القلق الدائم. أم رائد، التي كانت تقود سيارتها مع أطفالها نحو دمشق، تروي حادثة كادت أن تتحول إلى مأساة عندما تجاوزت مركبة صغيرة بشكل مفاجئ وسيطرت على الطريق لها وللسيارات الأخرى: ”لقد شعرت بالخوف الشديد، لم أعد أستطيع التحكم بنفسي، والحمد لله نجونا من حادث كبير“، تؤكد أن انتشار الحوادث أثر على رغبة العائلات في السفر المتكرر بين المدينتين، خاصة مع وجود أطفال.

الأطباء والعاملون في المستشفيات يلمسون حجم المشكلة بشكل مباشر. الدكتور سامر، اختصاصي جراحة في مشفى حمص، يقول إن قسم الطوارئ يتلقى يومياً حالات إصابات متنوعة بسبب حوادث الطريق بين حمص ودمشق. يوضح أن معظمها ناجم عن السرعة الزائدة، أو تجاوزات خاطئة، أو استخدام الهاتف أثناء القيادة، وأحياناً عن التعب والإرهاق بعد ساعات طويلة من القيادة. يشير إلى أن بعض الحوادث كانت مميتة، وبعضها تسبب بإصابات دائمة للركاب والسائقين.

حتى أصحاب الحافلات الصغيرة وسائقي النقل بين المحافظتين يشعرون بالضغط اليومي. أبو نادر، سائق حافلة، يقول إن الطرق أصبحت أكثر خطورة بسبب كثرة المركبات الخاصة، وعدم الالتزام بالإشارات، فضلاً عن تهور بعض سائقي الدراجات النارية الذين يتجاوزون بين السيارات بشكل مفاجئ. يضيف أن أي لحظة تشتت يمكن أن تؤدي إلى حادث كبير، وأنه بات يشعر بالتوتر في كل رحلة.

الحوادث لا تؤثر على السائقين وحدهم، بل تمتد لتشمل الاقتصاد المحلي أيضاً. بعض التجار الذين يعتمدون على نقل البضائع بين حمص ودمشق يقولون إن الحوادث المتكررة تؤخر الشحنات وتزيد من التكاليف، سواء بسبب الضرر المباشر أو نتيجة التأخير والخوف من المخاطر على الطريق. أبو سليم، تاجر خضار وفواكه، يقول إن أحد شحناته تعطلت بعد حادث على الطريق، وفقدت جزءاً كبيراً من البضاعة بسبب التأخر، وهو أمر أصبح شبه متكرر خلال الأشهر الماضية.

رغم كل هذه التحديات، يلمس البعض جهوداً متواضعة لتحسين السلامة، مثل إضافة علامات مرور إضافية، ووضع مطبات لتقليل السرعة، وزيادة نقاط المراقبة المرورية. ومع ذلك، يرى الأهالي والسائقون أن الحل الفعلي يحتاج إلى التزام أكبر من الجميع: سائقين ومشاة، بالإضافة إلى مراقبة أكثر صرامة من الجهات المعنية، لضمان التخفيف من حجم الحوادث.

التحديات الراهنة في قطاع غزة والاستجابة الدولية

سري القدوة

معظم المباني في قطاع غزة مدمرة، والكثير من المستشفيات اضطرت للتوقف عن العمل، والمواد الغذائية قليلة للغاية وأصبح الوضع في قطاع غزة كارثي وتشرد داخل القطاع نحو ١,٩ مليون شخص، بعضهم نزحوا عدة مرات وباتوا مهددين بالحرمان من المأوى والأمن الغذائي وكل يوم تتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة مع استمرار الحصار وندرة وصول ما يكفي من المساعدات، في حين تحذر المنظمات الدولية من المجاعة.

ما زالوا سكان قطاع غزة يواجهون مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد، مع توقع تفاقم الوضع بفعل العواصف الشتوية التي تؤثر على المستشفيات والمخابز وشبكات المياه والصرف الصحي، وبرغم من أن الأمم المتحدة تعمل على تقديم وجبات ساخنة يوميًا، ودعم إعادة تأهيل المستشفيات، وتوزيع الخيام والبطانيات والملابس، إلا أن حجم الحاجة يتجاوز قدرة الإمداد الحالية، ما يجعل استمرار هدنة مستقرة الحل الوحيد لتحقيق استقرار مستدام، وخاصة ان اغلب الإباء والأمهات يقضون الليل واقفين مع أطفالهم داخل خيام تغمرها مياه ملوثة، وأطفالًا بملابس مبللة من دون أي ملابس بديلة، في خيام غير صالحة لمواجهة الفيضانات والعواصف إلى جانب انتشار إمراض الشتاء والأمراض المرتبطة به، بالإضافة إلى سوء النظافة والوصول المحدود إلى الأغذية المتنوعة، مما يزيد من التعرض لسوء التغذية.

ووفقا لتقييم أعده متخصصون فى الملاجئ بالمنطقة التي منيت بالدمار في غزة، فإن آلاف الخيام التي زودتها عدد من الدول لإيواء الفلسطينيين النازحين في القطاع، لا توفر سوى حماية محدودة من الأمطار والرياح وان العواصف الشديدة التي هبت الأسابيع الأخيرة الماضية تسببت في هدم أو تضرر آلاف الخيام، ما أثر على ما لا يقل عن ٢٣٥ ألف شخص، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

وحذرت تقارير دولية من انعدام وجود الخيام بقطاع غزة و إن الخيام التي يبيعها بعض التجار غير كافية لغزة في الشتاء وباهظة الثمن، والكثير في القطاع كانوا يعتقدون أن وقف إطلاق النار سيسمح لهم بدء إعادة بناء منازلهم، غير أن تقسيم الأراضي والأزمة الإنسانية المستمرة جعلا ذلك ضربا من المستحيل، فقليل منهم لديه الموارد للانتقال، ومعظم السلع الأساسية لا تزال نادرة، والخدمات الأساسية شبه معدومة.

المشهد المعقد الذي تشهده غزة مع تصاعد الجدل حول مصير عدد من القضايا الشائكة التي تحاول إسرائيل استخدامها كورقة ضغط لاستمرار وجودها في القطاع المنكوب، مما يهدد استمرار التهدئة واستبعاد مشاريع الإعمار وتفاقم التوترات الميدانية والسياسية في آن واحد، وفي ضوء المشهد القائم أصبحت حكومة الاحتلال تتصرف باعتبارها فوق القانون وخارج نطاق المساءلة، وهو ما كشفت عنه حرب الإبادة التي أظهرت عجز المجتمع الدولي وتواطؤه الممنهج مع منظومة الاستعمار والقتل.

أن أي ترتيبات انتقالية لن تحقق أهدافها إذا تجاهلت الحقيقة الجوهرية التالية بأن غزة والضفة والقدس الشرقية وحدة واحدة، يجمعهما شعب واحد وقانون أساسي واحد، ويجب العمل مع الوسطاء لضمان تنفيذ مراحل خطة الرئيس الأمريكي ترمب والانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار وبناء مساكن أكثر متانة بدلا من الخيام البالية، وضرورة رفع القيود المفروضة على إدخال المساعدات والتي تشكل عاملا رئيسيا يحد من القدرة على الاستجابة بالحجم المطلوب، وخاصة في ظل الأمطار والبرد، واستمرار التحديات على الأرض بسبب القيود اللوجستية والقيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية.

سفير الإعلام العربي في فلسطين
رئيس تحرير جريدة الصباح الفلسطينية

سوريا بين التنسيق الأمني والفراغ السياسي.. حكومة انتقالية مرتبكة وبلاد تتحول إلى ساحة صراع جديد

لا يبدو أن الاجتماع الذي انعقد أخيرًا في باريس بين ممثلين عن الحكومة السورية الانتقالية وإسرائيل، برعاية أميركية، يشكّل اختراقًا سياسيًا حقيقيًا في مسار العلاقة بين الطرفين، بقدر ما يعكس إدارة مؤقتة للأزمة وتطويقًا للتوترات القائمة. فالبيان الثلاثي الذي صدر عقب اللقاء، وإن ركّز على إنشاء آلية تنسيق مشتركة لتبادل المعلومات بإشراف الولايات المتحدة، إلا أنه تجنّب بشكل واضح الخوض في أي مسار سياسي شامل أو الحديث عن تسوية مستدامة، مكتفيًا بمعالجة أعراض الصراع لا جذوره.

هذا الغياب للأفق السياسي لا يمكن فصله عن مشهد إقليمي مأزوم، ولا عن واقع داخلي سوري يتّسم بالهشاشة والارتباك، ولا عن تحوّل سوريا مجدّدًا إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات، ولكن هذه المرة بين قوى إقليمية مختلفة، على رأسها تركيا وإسرائيل، بعد أربعة عقود كانت فيها البلاد مسرحًا غير مباشر للصراع الإيراني – الإسرائيلي.

إسرائيل: أمن بلا سياسة

المشكلة الأولى في العلاقة السورية – الإسرائيلية تكمن في غياب أي مشروع سياسي إسرائيلي متكامل تجاه المنطقة عمومًا وسوريا خصوصًا. فمنذ عملية «طوفان الأقصى»، بات هاجس الأمن هو المحرّك الوحيد للسياسات الإسرائيلية، على حساب أي رؤية استراتيجية طويلة المدى. لا تفكير في حلول سياسية، ولا في تسويات، ولا في إعادة ترتيب إقليمي قائم على التفاهمات، بل تركيز شبه حصري على فكرة «المناطق العازلة»، سواء في غزة، أو جنوب لبنان، أو جنوب سوريا.

تندرج هذه المقاربة ضمن عقلية إدارة الصراع لا حله، وهي عقلية لا تقتصر آثارها على الجبهة السورية، بل تمتد إلى الضفة الغربية، حيث تسعى إسرائيل بشكل ممنهج إلى تفريغ الأرض من سكانها، بهدف قطع الطريق نهائيًا على أي احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقبلًا. وفي هذا السياق، تصبح سوريا مجرد حلقة إضافية في سلسلة إجراءات أمنية إسرائيلية، لا شريكًا في عملية سياسية متوازنة.

المعضلة السورية: حكم بلا أدوات

في المقابل، لا تبدو الحكومة السورية الانتقالية قادرة حتى الآن على تقديم نفسها كطرف متماسك، قادر على ضبط الداخل، أو إدارة التنوع الاجتماعي والسياسي الذي يتسم به المجتمع السوري. فبعد انهيار النظام الأمني، برز فراغ مؤسساتي واضح، لم تتمكن السلطة الجديدة من ملئه بكوادر مؤهلة أو آليات حكم رشيدة.

لا تزال العلاقة مع مكونات أساسية من المجتمع السوري مأزومة: الدروز في السويداء، العلويون، الأكراد، وحتى قطاعات واسعة من سنّة المدن الكبرى الذين يعيشون هاجس اختلال التوازن بين المدينة والريف، وما يحمله ذلك من صدام ثقافي وقيمي. وإلى جانب ذلك، تعاني المؤسسات الحكومية من ضعف بنيوي، حيث لا تزال تخضع، بشكل مباشر أو غير مباشر، لنفوذ مجموعات محسوبة على «هيئة تحرير الشام» أو تشكيلات قريبة منها، تمارس نوعًا من الوصاية على وزارات وهيئات سيادية، ما يقوّض فكرة الدولة الحديثة.

الإخوان المسلمون ووزارة الخارجية

في ظل هذا الفراغ، وجدت جماعة الإخوان المسلمين فرصة للتغلغل داخل مفاصل الدولة، ولا سيما وزارة الخارجية، التي شهدت ما يشبه «غزوًا إخوانيًا» منظمًا. تم ذلك بالتوازي مع إقصاء أو تهميش عدد كبير من الدبلوماسيين المهنيين الذين انشقوا عن النظام السابق، من دون إعادة اعتبار حقيقية لهم، رغم خبرتهم وقدرتهم على تمثيل سوريا في مرحلة دقيقة تتطلب أعلى درجات الاحتراف الدبلوماسي.

هذا الواقع يعكس أزمة أعمق تتعلق بطبيعة الحكم الانتقالي نفسه: هل هو مشروع عبور نحو دولة جامعة، أم مجرد إعادة إنتاج لنظام إقصائي ولكن بوجوه وشعارات مختلفة؟

سوريا... من ساحة إيرانية – إسرائيلية إلى ساحة تركية – إسرائيلية

الخطر الأكبر الذي يواجه سوريا اليوم يتمثل في تحوّلها إلى ساحة صراع مفتوح بين تركيا وإسرائيل. ففي السابق، كانت البلاد مسرحًا لتصفية الحسابات بين إسرائيل وإيران، ضمن قواعد اشتباك غير معلنة، ضمنت عدم الانزلاق إلى مواجهة شاملة. اليوم، يتكرّر المشهد ولكن بأطراف مختلفة، ومع درجة أعلى من التعقيد.

تلعب «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) دورًا محوريًا في هذا السياق، ليس فقط بوصفها قوة عسكرية محلية، بل باعتبارها ورقة إقليمية ودولية تُستخدم ضمن حسابات أكبر من الجغرافيا السورية.

إسرائيل و«قسد»: تقاطع مصالح لا تحالف

في المقابل، ترى إسرائيل في هذا التحرك فرصة مزدوجة. فمن جهة، يسمح لها التنسيق غير المعلن مع «قسد» بإجراح تركيا، التي باتت الخصم الإقليمي الأبرز لها في سوريا. ومن جهة أخرى، يتيح لها استخدام الورقة الكردية للضغط على أنقرة ودفعها نحو خيارات تصعيدية قد تؤدي إلى تدويل الصراع.

لا يُستبعد، في هذا الإطار، أن تلجأ إسرائيل إلى سيناريوهات مألوفة، كتلك التي شهدتها أحداث السويداء، حين قصفت دمشق واستهدفت وزارة الدفاع. مثل هذه الضربات قد تتكرر إذا مالت كفة المواجهة لصالح الجيش السوري، أو إذا قررت تركيا التدخل العسكري المباشر إلى جانبه، خصوصًا في الشمال السوري.

حكومة انتقالية بين الخارج والداخل

على الرغم من النجاحات الخارجية التي حققها أحمد الشرع، وما رافقها من دعم أميركي وغربي واضح، يبقى التحدي الحقيقي داخليًا. فالمطلوب ليس فقط إدارة علاقات إقليمية معقّدة، بل بناء عقد اجتماعي جديد ينقل سوريا من نظام أقلّوي استبدادي إلى دولة مواطنة لا تميّز بين طائفة وأخرى، ولا بين منطقة وأخرى.

لن يتحقق ذلك من دون الاستعانة بأفضل الكفاءات السورية في الداخل والخارج، وإعادة الاعتبار لمفهوم الدولة ومؤسساتها، تفاديًا لإعادة إنتاج نظام يشبه نظام الأسد، ولكن بلباس جديد وخطاب مختلف.

أفق مغلق أم فرصة أخيرة؟

إن أي أفق سياسي حقيقي بين سوريا وإسرائيل يبقى مشروطًا أولًا بترتيب البيت السوري الداخلي، وبإنهاء منطق إدارة الصراع عبر الوكلاء. فترك الأمور لرغبات إسرائيل الأمنية، ولمناورات القوى الإقليمية، لن يؤدي إلا إلى تكريس سوريا كساحة مفتوحة لحروب الآخرين، وإطالة أمد الأزمة، بدل فتح باب الحل.

والسؤال الجوهري الذي يبقى مطروحًا:

هل تملك الحكومة السورية الانتقالية الإرادة والقدرة على كسر هذه الحلقة، أم أن سوريا تنتج، مرة أخرى، إلى دور «الساحة» بدل الدولة؟

ارتفاع أجور إصلاح السيارات في درعا... المركبات القديمة تتحول إلى عبء ثقيل على أصحابها

درعا/ رجاء مختار

تشهد محافظة درعا جنوبي سوريا ارتفاعاً لافتاً في أجور إصلاح السيارات، لا سيما المركبات القديمة التي تشكّل النسبة الأكبر من السيارات المستخدمة في المحافظة. هذا الارتفاع لم يعد مقتصراً على الأعطال الكبيرة، بل طال أبسط أعمال الصيانة، في ظل الغلاء المتزايد لقطع الغيار وقلتها في الأسواق، ما وضع أصحاب السيارات أمام واقع اقتصادي صعب ومعادلة مرهقة بين الحاجة إلى التنقل وتكاليف الإصلاح الباهظة.

في ورشات التصليح المنتشرة في أحياء درعا البلد وطريق السد ودرعا المحطة، تبدو الحركة نشطة، لكن وجوه أصحاب السيارات لا تعكس ارتياحاً بقدر ما تعبّر عن قلق واستياء. كثيرون يدخلون الورشة لتفقد أعطال بسيطة، ليخرجوا بتكاليف تفوق توقعاتهم بأضعاف.

أبو سامر، وهو سائق سيارة أجرة قديمة من طراز يعود إلى تسعينيات القرن الماضي، يقول إن سيارته باتت "تأكل دخله" على حد وصفه. يضيف: "قبل سنوات كنت أصلح العطل بمبلغ بسيط، اليوم أقل تصليح يكلفني ما يعادل دخل أسبوع كامل. قطع الغيار غالية، والميكانيكي يطلب أجرة مرتفعة لأنه يقول إن العمل أصبح أصعب".

السيارات القديمة، التي يعتمد عليها معظم سكان درعا بسبب عدم قدرتهم على شراء سيارات حديثة، تواجه مشكلات متكررة في المحركات وناقل الحركة والكهرباء. ومع توقف استيراد كثير من القطع الأصلية، بات الاعتماد على قطع مستعملة أو مقلدة أمراً شائعاً، وهو ما يرفع التكلفة ويقلل من عمر الإصلاح في الوقت نفسه.

قصي، شاب في الثلاثين من عمره، اشترى سيارة قديمة ليستخدمها في التنقل إلى عمله في الريف، لكنه فوجئ بأن إصلاح عطل في نظام التبريد كلّفه أكثر من نصف ثمن السيارة. يقول: "الميكانيكي قال إن القطعة غير متوفرة، واضطررنا لشرائها من تاجر قطع مستعملة بسعر مرتفع. وبعد شهر فقط تعطلت من جديد".

من جهتهم، يبرر أصحاب ورش التصليح ارتفاع الأجور بجملة من الأسباب، أبرزها غلاء قطع الغيار وصعوبة تأمينها. أبو أحمد، صاحب ورشة ميكانيك في درعا المحطة، يوضح أن كثيراً من القطع باتت نادرة، ويضطر الميكانيكي لقضاء ساعات طويلة في البحث عنها أو تعديل قطع أخرى لتناسب السيارة. ويضيف: "العمل لم يعد كما كان، أحياناً نضطر لفك أكثر من سيارة لنصلح واحدة، وهذا جهد ووقت يجب أن يُحسب".

ولا يقتصر الأمر على الميكانيك فقط، إذ شهدت أعمال الكهرباء والسمكرة والدهان أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في الأجور. فإصلاح عطل كهربائي بسيط أو تغيير دينامو أو بطارية أصبح يكلف أضعاف ما كان عليه سابقاً، في ظل ارتفاع أسعار الأسلاك والقطع الكهربائية.

أم ليث، وهي معلمة تعتمد على سيارة قديمة للذهاب إلى مدرستها في الريف، تقول إن سيارتها أصبحت مصدر قلق دائم. "كل صوت غريب أخاف أن يكون عطلاً جديداً، لأنني أعرف أن أي تصليح سيستنزف راتبي"، تضيف بحسرة. وتشير إلى أنها فكرت أكثر من مرة ببيع السيارة، لكنها تراجعت لعدم وجود بديل عملي في ظل ضعف المواصلات العامة.

ويرى متابعون أن أزمة إصلاح السيارات في درعا تعكس أزمة أوسع تتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية، إذ باتت السيارة، التي كانت وسيلة لتسهيل الحياة، عبئاً إضافياً على الأسر. ومع غياب الرقابة على أسعار قطع الغيار وأجور الورشات، تختلف التكلفة من مكان إلى آخر، ما يفتح الباب أمام الاستغلال أحياناً.

في ظل هذا الواقع، يلجأ بعض أصحاب السيارات إلى تأجيل الإصلاحات غير الضرورية، أو الاكتفاء بالحد الأدنى الذي يسمح للسيارة بالعمل، حتى لو كان ذلك على حساب السلامة. آخرون يركنون سياراتهم جانباً ويعودون إلى وسائل نقل بديلة، رغم محدوديتها.

وبين سيارة قديمة تحتاج إلى إصلاح، وقطع غيار نادرة وباهظة، وأجور تصليح متصاعدة، يجد سكان درعا أنفسهم أمام تحدٍ جديد يضاف إلى أعباء حياتهم اليومية، حيث بات الحفاظ على مركبة صالحة للسير رفاهية لا يقدر عليها الجميع.

زراعة التبغ في ريف حماة ومصياف.. تحديات مستمرة وأمل في الدعم

حماة/ جمانة الخالد

حيث تتوزع الحقول الخضراء بين البيوت الطينية في قرى ريف حماة ومصياف، تواجه زراعة التبغ اليوم أزمة حادة تهدد استمرارها. آلاف الأسر التي اعتادت على هذه الزراعة كمصدر دخل أساسي تجد نفسها أمام واقع اقتصادي صعب، وسط ارتفاع غير مسبوق في تكاليف الإنتاج، وسوق محلية تغمرها السجائر الرخيصة، ما يضع التبغ المحلي في مأزق اقتصادي حقيقي.

يوسف الكردي، مزارع من قرية الرملة بمصياف، يحكي عن خبرة طويلة في زراعة التبغ: «أزرع التبغ منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وكانت الأرض تكفينا وتسترنا. أما اليوم، فالأسمدة والمبيدات والوقود وصلت أسعارها إلى مستويات لا طاقة لنا بها، وأجرة الفلاحة أصبحت فوق قدرتنا. نبيع التبغ بسعر لا يغطي تكلفة الإنتاج، والسوق غارق بالمنتجات الرخيصة»، فصته تعكس الواقع اليومي للعديد من المزارعين في المنطقة الذين يتكبدون خسائر متتالية تهدد معيشتهم.

المهندس الزراعي نزار عبيد، المقيم في ريف حماة، يؤكد أن «المؤسسة العامة للتبغ لا تملك سياسة تسعير واضحة، ولا توفر أي ضمانات تحمي المزارعين. مستحقات موسم العام الماضي لم تُصرف بعد، وما زال محصول هذا الموسم ينتظر قرار الاستلام، دون أي توضيح، ما يعكس غياب خطة منهجية لاستمرار الزراعة».

في قرية الشريعة بمصياف، يعيش الشاب طلال عبد الله، مزارع في الثلاثين من عمره، تجربة مشابهة. يقول: «زراعة التبغ كانت حياة كاملة لنا، نشارك في العمل جميع أفراد الأسرة، من الأطفال إلى الكبار. اليوم، لم تعد المحاصيل تكفي حتى لسد حاجاتنا الأساسية، والتعويضات عند الكوارث الزراعية ضئيلة جداً».

حياة المزارعين اليومية تتأثر أيضاً بالتأخر في استلام المحصول. هاني شفيق، مزارع من ريف حماة، يشدد على ضرورة وضع تسعيرة عادلة وصرف المستحقات المتأخرة، موضحاً: «ننتظر استلام محصول هذا الموسم لمعرفة إن كانت الجهات المعنية ترغب في استمرارنا بزراعة التبغ أم هناك خطة بديلة لزراعات أخرى».

من الجانب الرسمي، أوضح مدير زراعة حماة عارف قاسم، أن المساحة المخططة لمحصول التبغ لموسم ٢٠٢٤–٢٠٢٥ تبلغ ٢٥٠٠ هكتار بعل و٣٠٠ هكتار سقي، وهي خطة مستمرة تصدر عن وزارة الزراعة، مؤكداً أن الدعم المباشر للمزارعين لم يصل منذ سنوات، وكان سابقاً يُقدّم عبر وزارة الصناعة، من خلال توفير البذور والمبيدات مجاناً واستلام المحصول بالكامل بعد تسليمه.

أما رئيس اتحاد فلاحي حماة، المهندس طه شعلان، فشدد على أن تأخر استلام المحصول يعود لأسباب فنية ولوجستية، مثل عمليات الفحص والتصنيف والتخزين لدى المؤسسة العامة للتبغ، مع ضرورة تنسيق الجهود بين الفروع لتسريع الاستلام وتوفير لجان إضافية للفرز، وتسهيل صرف المستحقات تدريجياً قبل نهاية العام، مع إعطاء الأولوية للمزارعين الذين سلموا محصولهم أولاً.

التحديات التي يواجهها المزارعون تشمل أيضاً ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية. شعلان كشف أن الاتحاد رفع مقترحات للجهات المعنية لتخفيف العبء، من بينها دعم جزئي لأسعار الأسمدة والمبيدات والمازوت، وتسهيل منح القروض الزراعية قصيرة الأجل بأسعار فائدة منخفضة، ومتابعة استقرار أسعار المدخلات عبر الجهات الثمونية.

من ناحيته، أكد شعلان ضرورة وضع آلية تسعير شفافة للمحصول، تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج وهامش ربح مجزي للمزارع، لتجنب الخسارة المباشرة، خصوصاً مع التذبذب المستمر في أسعار السوق العالمي للتبغ الخام والوضع المالي العام للمؤسسة. كما شدد على ضرورة زيادة مخصصات صندوق الكوارث الزراعية، ومراجعة أسس تقدير التعويضات، وإشراك ممثلين عن الفلاحين في لجان تقييم الضرر لضمان العدالة والشفافية.

رغم هذه الصعوبات، يبقى المزارعون مصرين على استمرار زراعة التبغ، معتبرين أنها ليست مجرد محصول اقتصادي، بل إرث أجداد ومصدر رزق أساسي لأجيالهم. ويأملون أن تؤدي الجهود الحكومية والمؤسسية إلى وضع حد لتدهور القطاع، من خلال آليات تسعير عادلة، دعم مباشر للمدخلات الزراعية، وصرف المستحقات بانتظام، لضمان استمرارية هذه الزراعة الحيوية.

أزمة خبز في طرطوس رغم توفر المخابز

طرطوس/ ا.ن

تشهد محافظة طرطوس أزمة خبز متفاقمة على الرغم من استمرار عمل المخابز، في مشهد يعكس ما بات يُسمّى «الترشيد» كاسم بديل للتقشف الإجباري، في وقت تدهورت فيه القدرة الشرائية للمواطنين إلى حدّ دفعهم للتقشف والتفكير في أهم مصدر غذائي، بل الوحيد لكثيرين، هذا العجز عن الشراء تحوّل عملياً إلى وفرة في الخزينة العامة، أكثر مما هو نتيجة سياسات اقتصادية ناجحة.

وبحسب إحصائيات رسمية، يبلغ الاستهلاك اليومي للخبز في طرطوس وريفها وقراها ومدنها نحو ٣٠٠٠ طن، منها ٢٠٠٠ طن مخصصة للقطاع العام، وبافتراض أن القطاع الخاص غير معني بإجراءات التخفيض، فإن الاستهلاك ينخفض فعلياً إلى نحو ١٠٠٠ طن، ما يعكس تقليصاً هائلاً في كمية الخبز المدعوم المتاحة للمواطنين.

وفي سياق الحديث عن ترشيد النفقات، يؤكد مواطنون أن الوفرة المتحققة لم تكن نتيجة سياسات حكومية فعّالة، بل نتيجة مباشرة لمعاناة الناس وبؤسهم وتراجع قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وليس لانخفاض فعلي في الحاجة إلى الخبز.

كما أن الحديث عن تقليص الهدر يفتقر إلى معطيات واضحة وشفافة، إذ لا يشمل تحديد نقاط الهدر، ولا آليات القياس المعتمدة، ولا حتى نسب الهدر في الصوامع والمطاحن وموارد الإنتاج الأخرى، ما يجعل التصريحات عن انخفاض نسب الهدر من ٢٧٪ إلى مستويات متدنية مجرد انطباعات عامة.

ويزيد من الشكوك تضارب الأرقام والمعلومات المقدّمة، ففي تشرين الثاني تم التأكيد على أن عدد المخابز العاملة في طرطوس وريفها ومدنها بلغ ١٤٧ مخبزاً من أصل ٢٠٠ بعد سقوط النظام.

هذا التضارب يزعزع الثقة في أي إحصائيات رسمية، ويكشف ضعفاً في جمع البيانات وتوحيدها، ويسهم في إرباك الرأي العام ويقلل من قدرته على تكوين صورة واضحة وموضوعية عن الواقع الحقيقي.

أما الحديث عن تحقيق وفرة سنوية تتجاوز ٦٠ إلى ٧٠ مليون دولار نتيجة تقليص الهدر، فيعني – وفق حسابات الإنتاج – أن الهدر كان يتجاوز ٢٠٠٠ طن في خط الإنتاج الواحد يومياً، علماً أن عدد خطوط الإنتاج بلغ بحسب البيانات الأخيرة ٣٨١ خطاً، وهو رقم يثير تساؤلات إضافية حول دقة التقديرات المعلنة.

ومن مؤشرات نجاح تقليص الهدر، يفترض أن يكون استقرار جودة الخبز، إلا أن الجودة – إن وُجدت – تبقى نسبية، وتختلف من مخبز إلى آخر ومن محافظة إلى أخرى، ولا يمكن اعتبارها معممة أو دائمة، خصوصاً في ظل غياب معايير واضحة وشفافة قابلة للقياس، وغياب الرقابة.

أما المؤشر الأخر، فيتمثل في حساب تكلفة الكيلوغرام، وهي تكلفة متغيرة بين تصريح وآخر ومن مصدر لآخر، وتُعد بمفرداتها المتعددة بوابة واسعة لكل أشكال النهب والفساد.

ورغم التصريحات عن تحسن جودة الخبز بنسبة ٥٥٪، يبرز تساؤل أساسي حول كيفية الوصول إلى هذه النسبة ما المعايير التي استندت إليها المؤسسة؟ وهل اعتمدت دراسات استقصائية، أم تقييمات مخبرية، أم معايير داخلية؟ إن غياب الأجوبة الواضحة يعزز الانطباع بوجود فجوة كبيرة بين التصريحات والواقع الملموس على الأرض.

ومنذ بداية العام، لم يقتصر الأمر على تقليص كميات الطحين المستهلكة في فرع المؤسسة بطرطوس، بل شمل أيضاً تقليص عدد الأرغفة، وتخفيض وزن الربطة، ورفع سعرها.

وبذلك، فإن الوفرة المتحققة عملياً هي توفير في الإنفاق الحكومي على دعم الطحين في طرطوس وريفها، مع احتمال تحوّل في وجهة الدعم من دعم مباشر للمواطن إلى دعم غير مباشر للقطاع الخاص.

ويؤكد معنيون أن أي توفير مالي لا يمكن اعتباره نجاحاً إذا جاء على حساب الأمن الغذائي للمواطنين، ما يستدعي مراجعة شاملة لسياسات الدعم، واعتماد الشفافية في تحديد وجهة الوفر الناتج عن تقليص كميات الطحين، ووضع آليات رقابة صارمة لمنع التلاعب بالأمن الغذائي لأهالي طرطوس وريفها.

العاصي يفيض... أمطار وفيرة تعيد آمال مزارعي حماة وريفها بموسم خير

حماة/ جمانة الخالد

مع كل شتاء يحمل معه غيوماً ثقيلة فوق مدينة حماة وريفها، تتجدد آمال المزارعين بفيضٍ منتظر لنهر العاصي، ذلك النهر الذي لم يكن يوماً مجرد مجرى مائي، بل شريان حياة ارتبط اسمه بالمواسم والقمح والخضار والذكريات. هذا العام، جاءت الهطولات المطرية أكثر وفرة من السنوات الماضية، فأعادت إلى القلوب أحاديث قديمة عن فيضان العاصي، وعن خيرٍ طال انتظاره بعد مواسم قاسية أنهكها الجفاف وارتفاع التكاليف.

على ضفة النهر في حماة، يقف أبو عارف، مزارع ستيني، يراقب ارتفاع منسوب المياه بعين خبيرة. يقول إن لون الماء وكثافته يذكرانه بسنوات الخير، حين كان العاصي يفيض فيغمر الأراضي القريبة دون حاجة لمضخات أو وقود. يضيف أن المطر هذا العام "غسل الأرض" وأعاد إليها رائحتها، وأن فيضان النهر، إن حصل، سيخفف عنهم عبئاً كبيراً في ري الأراضي، خاصة مع ارتفاع تكاليف الطاقة.

في ريف حماة الشمالي، حيث تمتد الأراضي الزراعية بعيداً عن ضفاف النهر، تبدو الفرحة أكثر وضوحاً. أم فهد، التي تعمل مع زوجها في زراعة الخضار الموسمية، تقول إن المطر الغزير غيّر نفسية العائلة بالكامل. تشرح أن السنوات الماضية كانت مليئة بالخوف من نقص المياه، وأن كل موسم كان يبدأ بالقلق وينتهي بالخسارة الجزئية. اليوم، ومع امتلاء السواقي وارتفاع منسوب الآبار، تشعر بأن الأرض "تنفست". تضيف أن فيضان العاصي سيمنح التربة رطوبة طبيعية، لا يمكن لأي وسيلة ري صناعية تعويضها.

في سهل الغاب، حيث يعتمد آلاف المزارعين على مياه النهر بشكل مباشر، تُروى قصص مشابهة. أبو نزار، مزارع قمح، يقول إن الأمطار الوفيرة هذا العام اختصرت عليه مراحل ري كاملة. يوضح أن الأرض شربت جيداً، وأن المحصول يبدو أقوى وأكثر تجانساً. لكن الأمل الأكبر، بحسب قوله، هو في فيضان العاصي، لأن المياه الفائضة تترك طبقة طمي غنية تغذي التربة وتزيد من خصوبتها، وهو أمر اعتاد عليه كبار السن ويتحدثون عنه كسر من أسرار جودة المحاصيل القديمة.

في القرى القريبة من مجرى النهر، عاد الأهالي لممارسة الجسور الصغيرة والسدّات الترابية، ليس خوفًا هذه المرة، بل بترقب يحمل شيئًا من الفرح. خالد، شاب في الثلاثين من عمره، يقول إن حديث الناس في المقاهي لم يعد عن شح المياه، بل عن احتمال الفيضان، وعن الأراضي التي ستُروى مجانًا. يضيف أن والده، الذي عاش مواسم فيضانات سابقة، يؤكد دائماً أن "العاصي إذا فاض، عمّ الخير".

لكن هذه الآمال لا تخلو من حذر. فبعض المزارعين يتذكرون فيضانات سببت أضراراً للمنازل القريبة من النهر. أبو حسين، من ريف حماة الغربي، يقول إن الفيضان نعمة إذا بقي ضمن حدود الأراضي الزراعية، لكنه قد يتحول إلى مشكلة إذا تجاوزها. رغم ذلك، يؤكد أن الحاجة للمياه هذا العام أكبر من الخوف، خاصة بعد سنوات من الاعتماد على مصادر مكلفة وغير مستقرة.

الخبراء الزراعيون يرون أن الهطولات المطرية الغزيرة هذا الموسم ستنعكس إيجاباً على مختلف المحاصيل، سواء حصل الفيضان أم لا. لكنهم يشيرون إلى أن فيضان العاصي، إن كان مدروساً وغير مدمر، يمكن أن يشكل دفعة كبيرة للزراعة، عبر تغذية المياه الجوفية وتقليل الضغط على الآبار. هذا الحديث يتردد بين المزارعين، حتى أولئك الذين لا يملكون أراضي قريبة من النهر، لأن تحسن الوضع المائي ينعكس على الجميع.

في الأسواق الزراعية بحماة، بدأ التفاؤل يظهر بشكل خجول. بعض المزارعين يتحدثون عن توسيع المساحات المزروعة، وآخرون يفكرون بزراعات كانوا قد تخلوا عنها بسبب نقص المياه. يقول أبو لؤي، تاجر محاصيل، إن المزاج العام تغيّر، وإن الناس أصبحت تتحدث عن الموسم القادم بثقة أكبر، وكأن المطر أعاد إليهم القدرة على التخطيط.

ومع استمرار الهطولات، يبقى نهر العاصي تحت أنظار الجميع، ليس فقط كنهر يمر في قلب المدينة، بل كرمز للأمل الزراعي. بين ضفتيه، تتقاطع أحلام المزارعين بوفرة المياه، وتخفيف التكاليف، وموسم يعوض بعضاً من الخسائر الماضية. وفي حماة وريفها، حيث ترتبط الأرض بالمطر والنهر ارتباطاً مصيرياً، يبدو أن فيضان العاصي، إن تحقق، لن يكون مجرد حدث طبيعي، بل وعداً بحياة أكثر استقراراً، ولو لموسم واحد.

أزمة الكهرباء في طرطوس تتفاقم.. تقنين طويل فواتير مرتفعة

طرطوس/ ا-ن

شهدت محافظة طرطوس ومدنها وريفها خلال منتصف الشهر الماضي تحسناً نسبياً ومحدوداً في واقع التغذية الكهربائية، تمثل بزيادة ساعات الوصل، في مشهد وصفه مواطنون بأنه أشبه بـ"المعجزة المؤقتة"، قبل أن يتبدد سريعاً مع مطلع العام الجديد.

هذا التحسن، الذي استمر لنحو أسبوعين فقط، تزامن مع قرار رفع أسعار الكهرباء، ما عزز قناعة شريحة واسعة من السكان بأن الزيادة الموقتة في ساعات التغذية جاءت في إطار امتصاص الغضب الشعبي، لا أكثر.

ومع بداية الشتاء، عادت ساعات التقنين الطويلة لتفرض نفسها من جديد، بل وبوتيرة أشد، حيث سجّلت معظم مناطق مدينة طرطوس وريفها تقنيناً تجاوز ست ساعات قطع مقابل ساعة وصل واحدة، أي ما يعادل نحو ٢٠ ساعة انقطاع يومياً، دون أي توضيح رسمي من شركة الكهرباء أو الجهات المعنية، ودون حتى التبريرات التقليدية التي اعتاد عليها المواطنون في مثل هذه الحالات.

هذا الواقع ترافق مع فوضى واضحة في مواعيد وصل وفصل التيار الكهربائي، ما حرم السكان من الاستفادة الكاملة حتى من ساعة الوصل المحدودة، وزاد من معاناتهم في ظل أوضاع معيشية صعبة، حيث باتت العتمة والفقر والحاجة سمة يومية داخل البيوت.

وأعاد ذلك إلى الواجهة تساؤلات حول مصداقية التصريحات السابقة التي تحدثت عن تحسن ملحوظ وزيادة في الإنتاج، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء، الذي وصل وفق تقديرات محلية إلى نحو ٦٠ ضعفاً.

في ريف طرطوس والمناطق الأفقر على وجه الخصوص، بدأت شبكات الكهرباء تشهد احتراقاً في الكابلات والمحولات نتيجة الضغط وسوء البنية التحتية، ما أدى إلى أعطال متكررة لا تُقابل بحلول إسعافية حقيقية.

ويؤكد الأهالي أن الصيانة الشاملة غائبة، ولا يوجد استبدال للكابلات المهترئة أو المسروقة، فيما تقتصر استجابة الجهات المعنية عند الشكاوى على وعود بالمتابعة والمعالجة دون نتائج ملموسة.

ويرى متابعون للشأن الخدمي أن الحكومة غير جاهزة لتأمين الحد الأدنى من التغذية الكهربائية في المحافظة، أو أنها تتجه عمداً، عبر سياسة رسمية، إلى إنهاء الدعم عن هذا القطاع الحيوي، وفتح الباب أمام بدائل تحقق أرباحاً أكبر لمستورديها.

وتشير المعطيات إلى أن أزمة الكهرباء في طرطوس ليست نتاج عامل واحد، بل نتيجة تراكمات فنية وهيكلية ممتدة لسنوات، تبدأ من غياب الصيانة الدورية الشاملة، مروراً بنقص الوقود، وصولاً إلى الضياعات الكبيرة في الشبكات.

ويؤكد مختصون أن إدارة الأزمة بأسلوب يومي دون حلول جذرية فاقم التعقيدات، وأثّر بشكل مباشر على حياة السكان، بدل أن يخفف من معاناتهم.

في سياق متصل، أعلنت شركة كهرباء طرطوس عن آلية جديدة لاحتساب استهلاك الكهرباء للمواطنين الذين لا يمتلكون عدادات، تقوم على فرض استهلاك ثابت مقداره ٤٠٠ كيلوواط لكل شهرين، على جميع المشتركين، دون مراعاة ساعات الانقطاع الطويلة أو الأعطال المتكررة أو الواقع المتردي للشبكة.

وشمل هذا القرار مواطنين سبق أن دفعوا ثمن العدادات منذ سنوات، لكنها لم تُركب لهم حتى اليوم، ليُجبروا الآن على دفع فواتير مرتفعة لا تعكس استهلاكهم الفعلي.

وفي شهادة من الميدان، قالت منى، وهي موظفة مدنية من منطقة الشيخ بدر، إن المشكلة تتلخص في انقطاعات طويلة للكهرباء، وأعطال متكررة في الشبكة، وعدادات مدفوعة الثمن لم تُركب، إلى جانب تقديرات تعسفية لا تعكس أي استهلاك حقيقي.

وأضافت أن ما يجري يشكل مؤشراً صارخاً على فشل إداري منهجي داخل مؤسسة الكهرباء، حيث يُحمَّل المواطن تبعات أخطاء لم يرتكبها، بينما تتنصل المؤسسة من مسؤولياتها الأساسية.

وطالب مواطنون بضرورة الإسراع في توفير عدادات لجميع المشتركين، خاصة من دفعوا ثمنها منذ سنوات، واعتماد آليات احتساب تقوم على الاستهلاك الفعلي أو المتوسط التاريخي، بدلاً من التقديرات المفروضة.

كما شددوا على أن أي مراجعة للتعرفة يجب أن تكون شفافة وعادلة، وأن تسبقها خطوات حقيقية لإصلاح الشبكة وتقليل ساعات الانقطاع، بما يحفظ كرامة المواطن، الذي يبقى الحلقة الأضعف والخاسر الأكبر في ظل سياسات غير مدروسة.

خطوات نحو التعافي... انتعاش الواقع الصحي في حمص وريفها

حمص/ بسام الحمد

في مدينة حمص وريفها، التي عانت لسنوات طويلة من تراجع واضح في الخدمات الصحية، بدأت ملامح انتعاش تدريجي تظهر في المشافي والمراكز الطبية، انعكست على حياة السكان وشعورهم بالأمان الصحي. هذا التحسن، وإن كان لا يزال غير مكتمل، أعاد شيئاً من الثقة لدى الأهالي بإمكانية الحصول على العلاج دون اضطرارهم للسفر أو تحمّل أعباء إضافية كانت تثقل كاهلهم في السنوات الماضية.

في مشفى حكومي وسط مدينة حمص، تجلس أم أحمد على كرسي الانتظار وهي تحمل ملف ابنها الطبي. تقول إن زيارتها هذه المرة مختلفة عن سابقاتها، فالمشفى أصبح أكثر تنظيماً، وعدد الأطباء المتواجدين ازداد، والأدوية الأساسية باتت متوفرة بشكل أفضل. تروي كيف كانت تضطر سابقاً للانتظار أياماً للحصول على موعد تصوير بسيط، بينما أُجري لابنها الفحص هذه المرة خلال ساعات. بالنسبة لها، هذا التحسن الصغير يعني الكثير، لأنه يخفف عنها القلق والضغط النفسي قبل أي شيء آخر.

في الريف الغربي لحمص، افتُتح مؤخراً مركز صحي أعيد تأهيله بعد سنوات من التوقف. أبو حسن، مزارع في الخمسين من عمره، يقول إن هذا المركز أعاد الحياة للقرية. يوضح أن أقرب نقطة طبية كانت تبعد مسافة طويلة، وكان الوصول إليها صعباً خاصة لكبار السن والنساء. اليوم، بات بإمكانه إجراء الفحوصات الدورية وتلقي العلاج الأولي دون مغادرة قريته. يؤكد أن وجود طبيب وممرضين بشكل دائم أعاد شعور الطمأنينة، خصوصاً في الحالات الطارئة.

التحسن لم يقتصر على البنية التحتية، بل شمل الكوادر الطبية أيضاً. رنا، ممرضة شابة عادت للعمل في حمص بعد سنوات من الغياب، تقول إن الدافع الأساسي لعودتها كان شعورها بأن القطاع الصحي بدأ يستعيد عافيته. تشرح أن ظروف العمل أصبحت أفضل نسبياً، وأن هناك اهتمامًا أكبر بتوزيع الكوادر وتأمين المستلزمات الأساسية. تضيف أن المرضى أنفسهم باتوا يلاحظون الفرق، ويتعاملون مع الطواقم الطبية بثقة واحترام أكبر.

في أحد الأحياء الشعبية، يروي أبو طارق، وهو مصاب بمرض مزمن، كيف تغيّرت تجربته مع العلاج. يقول إن متابعة حالته كانت مرهقة سابقاً بسبب نقص الأدوية وتأجيل المواعيد. أما اليوم، فقد أصبح يحصل على علاجه بانتظام من المركز الصحي القريب، ويشعر بأن حالته مستقرة لأول مرة منذ سنوات. يضيف أن هذا الاستقرار انعكس على حياته اليومية، وجعله أكثر قدرة على العمل والاندماج في المجتمع.

في ريف حمص الشرقي، حيث المسافات طويلة والقرى متباعدة، شكّل تفعيل العيادات الجوالة خطوة مهمة. فاطمة، أم لثلاثة أطفال، تقول إن زيارة الفريق الطبي لقريتهم مرة كل أسبوعين أحدثت فرقاً كبيراً. تشرح أن أطفالها حصلوا على اللقاحات في وقتها، وأنها تلقت إرشادات صحية لم تكن متاحة من قبل. بالنسبة لها، هذا التواصل المباشر مع الكادر الطبي منحها شعوراً بأن الريف لم يعد منسيًا.

الأطباء بدورهم يلمسون هذا التغير. الدكتور سامر، طبيب داخلي يعمل في أحد مشافي حمص، يقول إن الضغط ما زال كبيراً، لكن الإمكانيات تحسنت مقارنة بالسنوات الماضية. يوضح أن توفر بعض الأجهزة التشخيصية والأدوية الأساسية ساعدهم على تقديم خدمة أفضل، وتقليل تحويل المرضى إلى محافظات أخرى. ويؤكد أن أي تحسن في القطاع الصحي ينعكس مباشرة على استقرار المجتمع ككل.

في الأسواق والشوارع، بات الحديث عن الصحة أقل تشاؤماً. كثيرون يتحدثون عن تجارب إيجابية حديثة، وعن تحسن في التعامل وسرعة الاستجابة. أم لينا، معلمة مدرسة، تقول إن الاطمئنان الصحي انعكس حتى على نفسية الناس، فقلّ الخوف من المرض، وزادت المبادرات للاهتمام بالصحة العامة، كالفحوصات الدورية والتلقيح.

ورغم هذا الانتعاش، يدرك الجميع أن الطريق ما يزال طويلاً. فالتحديات قائمة، من نقص بعض الاختصاصات إلى ارتفاع تكاليف العلاج في القطاع الخاص. لكن ما يميز هذه المرحلة، بحسب كثير من الأهالي، هو عودة الأمل. فبعد سنوات من المعاناة، بات هناك إحساس بأن الواقع الصحي في حمص وريفها يسير نحو التعافي، خطوة بعد خطوة.

مقابر دمشق.. معاناة صامتة ترافق لحظة الفقد

دمشق/ مرجانة إسماعيل

باتت أسعار القبور تتصدر اهتمامات الأسر في لحظات الفقدان في العاصمة السورية دمشق، وتتحول إلى مصدرِ قلقٍ إضافي يثقل كاهل العائلات أمام تكلفة الدفن في واحدةٍ من أغلى المدن في المنطقة. مع استمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع أسعار العقارات والخدمات بشكلٍ عام، ارتفعت تكلفة القبر لتصل إلى مستوياتٍ باتت بعيدةً عن قدرةِ كثيرٍ من السوريين، ما جعل من دفن الموتى في العاصمة موضوعاً مؤلماً لا يقل صعوبةً عن الفقد نفسه.

تتفاوت أسعار القبور في دمشق اختلافاً كبيراً، فبينما كانت الأسعار في السابق أقل بكثير، جعلت عوامل عدةٌ مثل شحّ المساحات في المقابر القديمة، وارتفاع الطلب بسبب الزيادة في عدد السكان والوافدين إليها، الأرقام ترتفع بشكلٍ حاد. في المقابر الرئيسية داخل المدينة قد تصل تكلفة القبر الواحد إلى عشرات ملايين الليرات السورية في بعض المواقع المرموقة، وهي أرقامٌ فلكية بالنسبة لدخل المواطن العادي.

داخل مقبرةٍ في حي شعبي بدمشق، وقف فارس أحمد وهو يُحدّق في الأرض التي اختارها لدفن والدته الراحلة، وقد بدا عليه التوتر وهو يتحدث عن السعر المذهل الذي طلبه موظف الدفن: «لم نتوقع أن يكون السعر بهذا الارتفاع. كنا نحسب أننا سندفع ثمن الحفر فقط، لكنهم أخبرونا أن الجنازة من سيارةٍ ونقلٍ وزهور، لكن عندما وصلنا إلى سعر القبر صار كل شيء ثقيلاً. كنا نتمنى أن يكون الأخير أقل تكلفةً»، يقول مراد بمرارةٍ واضحةٍ.

وإلى جانب السعر الأساسي للأرض، هناك تباينٌ في الأسعار بحسب الموقع داخل المقبرة نفسها، فالقرب من المداخل أو الطرق الرئيسية داخل المقابر يجعل السعر أعلى، بينما تظل المناطق الخلفية أو البعيدة أقل تكلفةً، ولكنها غير مرغوبة بالنسبة لكثيرٍ من الأسر التي تفضل موقعاً يسهل زيارته.

كما أن ارتفاع أسعار القبور أثار نقاشاتٍ اجتماعيةً حول العدالة في الدفن، إذ يشعر بعض الناس أن الدفن بالقرب من الأسرة أو في مقابر القرب أصبح امتيازاً لأولئك الذين يستطيعون الدفع أكثر، بينما يضطر الآخرون إلى القبول بمواقع أبعد أو أقلّ تميزاً.

هذا الواقع دفع البعض إلى البحث عن بدائلٍ، مثل الاتفاق المسبق مع عائلاتٍ يمتلكون قبوراً، أو حتى استخدام قبورٍ قديمةٍ بعد مرور سنواتٍ معينةٍ على الدفن السابق، إلا أن هذه الخيارات لا تكون متاحة دائماً، وقد تثير نزاعات بين العائلات.

وسط هذا الوضع، يلفت البعض إلى أن الجهات المعنية لم تقدم حلولاً عمليةً لتوسيع مساحة المقابر أو تنظيم أسعارٍ تكون في متناول الجميع، فيما يرى آخرون أن الأزمة الاقتصادية العامة تجعل من أي تدخلٍ حكومي صعب التنفيذ.

إن أزمة ارتفاع أسعار القبور في دمشق ليست مجرد مسألةٍ ماليةٍ فحسب، بل تمس بعمق مشاعر الناس وتقاليدهم في التعامل مع فقد الأحبة. فالأسرة في لحظة وداعها لا تحتاج فقط إلى عزاءٍ معنوي، بل تواجه أيضاً عبئاً مالياً جديداً يضيف إلى ألمها.

لكن، كيف يمكن للمجتمع والسلطات أن يضمنوا دفن الموتى بكرامةٍ دون أن يتحول ذلك إلى عبءٍ مالي لا يُطاق؟ وهل يمكن إيجاد حلولٍ تضمن أن يُعطى كلّ شخصٍ حقه في الوداع الأخير، بغضّ النظر عن وضع أسرته المادي؟

تغيير أسماء مدارس حماة بين تصحيح المسار وطمس الذاكرة الجماعية

حماة/ جمانة الخالد

تجدد الجدل الشعبي في مدينة حماة السورية حول قرار تغيير أسماء عدد من المدارس الحكومية، وهو موضوع أثار نقاشاً حاداً على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الأوساط الثقافية والتربوية، بين من يعتبره تصحيحاً للمسار الوطني وفصلاً بين التعليم وهيمنة سياسية سابقة، وبين من يراه طمساً للذاكرة التاريخية وتراث المجتمع في محافظة عريقة لطالما ارتبطت مدارسها بأسماء شخصيات شكلت جزءاً من وجدان أبنائها.

وبحسب ما أعلنته مديرية التربية في حماة عبر وسائل إعلام محلية، فإن عملية تغيير الأسماء طالت مدارس قبل إنها تحمل تسميات مرتبطة برموز سياسية أو حزبية من مرحلة سابقة، في إطار توجه أوسع يهدف إلى إعادة النظر بأسماء المؤسسات العامة، ولا سيما التعليمية، بما يتناسب مع ما تصفه الجهات الرسمية بقيم المجتمع والمرحلة الجديدة.

وتؤكد الجهات المعنية أن الهدف ليس محو التاريخ، بل إزالة ما تعتبره رموزاً خلافية من الفضاء التعليمي، وإعادة الاعتبار لأسماء ترى أنها أكثر انسجاماً مع الهوية الوطنية الجامعة.

غير أن هذا الطرح لم يلقَ قبولاً واسعاً لدى جميع أبناء المدينة. فغياب إعلان واضح لقائمة الأسماء التي تم تغييرها، والمعايير التي استندت إليها اللجان المختصة، فتح الباب أمام الشكوك والتأويلات. كثيرون رأوا أن المسألة تجاوزت حدود تصحيح المسار لتلامس حساسية الذاكرة الجماعية، خصوصاً عندما شمل التغيير أسماء شخصيات ثقافية أو علمية لا يُجمع على ارتباطها المباشر بالسلطة السياسية، بل ارتبطت في أذهان الناس بالعلم والأدب والعمل العام.

أبو محمود، وهو مدرس متقاعد من حي الحاضر، استعاد ذكرياته مع مدرسة كان يدرّس فيها منذ الثمانينيات، وقال إن اسم المدرسة لم يكن مجرد لوحة معلقة على جدار، بل كان حكاية يرويها المعلمون للتلاميذ عن صاحب الاسم ودوره في التاريخ أو الثقافة.

وأضاف أن تغيير الاسم دون شرح أو نقاش مجتمعي واسع يشعره وكأن جزءاً من ذاكرته الشخصية قد أزيح بهدوء. في المقابل، يرى معلم شاب في إحدى المدارس التي شملها القرار أن المدرسة يجب أن تكون فضاءً محايداً، وأن الأسماء التي ارتبطت بمرحلة سياسية معينة لا مكان لها في مؤسسة يفترض أن تجمع أبناء المجتمع على اختلاف خلفياتهم.

وسط هذا الجدل، برزت قصص طلابية تعكس تباين المواقف. ريم، طالبة في الصف التاسع، تقول إن اسم مدرستها القديم كان مصدر فخر لها، لأنها كانت تشعر بأن انتماءها إلى مدرسة تحمل اسم شاعر سوري معروف يمنحها دافعاً للقراءة والكتابة. بعد تغيير الاسم، شعرت بشيء من الغربة، لكنها تؤكد أن حبها للأدب لم يتغير. على الطرف الآخر، يرى زميلها سامر أن الاسم لا يعني له الكثير، وأن الأهم هو نوعية التعليم والاهتمام بالطلاب، معتبراً أن النقاش حول الأسماء لا يجب أن يطغى على قضايا أكثر إلحاحاً.

ويشير معارضون للقرار إلى أن قطاع التعليم في حماة، كما في بقية المحافظات السورية، يعاني من تحديات كبيرة، أبرزها نقص الكوادر، وتهالك الأبنية المدرسية، والحاجة إلى تحديث المناهج. ويعتبر هؤلاء أن التركيز على تغيير الأسماء في هذا التوقيت قد يعطي انطباعاً بأن الأولويات غير مرتبة، وأن معالجة المشكلات الجوهرية يجب أن تتقدم على القضايا الرمزية. في هذا السياق، تُستحضر جهود منظمات دولية ومحلية عملت خلال السنوات الماضية على ترميم مدارس متضررة وتأمين مستلزمات أساسية لضمان استمرار العملية التعليمية.

في المقابل، يدافع مؤيدو الخطوة عن أهميتها الرمزية، معتبرين أن الأسماء ليست تفصيلاً ثانوياً، بل جزءاً من تشكيل وعي الأجيال. ويقول أحد الناشطين التربويين إن الطفل الذي يدرس في مدرسة تحمل اسم شخصية وطنية جامعة أو قيمة إنسانية واضحة، قد يتأثر إيجاباً بالرسالة الكامنة خلف التسمية. ويرى أن إعادة التسمية، إذا تمت بشفافية وبمشاركة المجتمع المحلي، يمكن أن تكون فرصة لإعادة النقاش حول الرموز التي تستحق أن تُخلد في الفضاء العام.

كما أثار إشراك جهات دينية في لجان اختيار الأسماء الجديدة نقاشاً إضافياً حول حدود العلاقة بين التعليم والدين، إذ رأى البعض أن الأمر قد يؤدي إلى تغليب طابع واحد على حساب التنوع الثقافي، بينما اعتبر آخرون أن الأسماء الدينية جزء أصيل من النسيج الاجتماعي ولا تتعارض بالضرورة مع التعليم المدني إذا ما أُحسن اختيارها.

بين تصحيح المسار وطمس الذاكرة، يبقى تغيير أسماء المدارس في حماة قضية مفتوحة على أسئلة أعمق تتعلق بكيفية إدارة الذاكرة الجماعية في مرحلة مليئة بالتحولات. فالمدرسة ليست مجرد مبنى أو اسم، بل فضاء تتقاطع فيه السياسة والثقافة والتاريخ، وأي قرار يمس هذا الفضاء يحتاج إلى حوار واسع يوازن بين الحاجة إلى التغيير واحترام ما رسخ في وجدان الناس عبر عقود. وفي مدينة مثل حماة، حيث للذاكرة ثقلها الخاص، يبدو هذا التوازن أكثر حساسية وتعقيداً.

alsori.net